

ظهور قانون الملكية الأدبية الحديث

كانت أوائل القرن التاسع عشر حقبة مهمة في تطور القانون البريطاني، الذي منح حقوق الملكية للعمل الفكري، كما شاهدت بدايات القرن المذكور بدايات الإصلاحات الإدارية والقانونية لقانون البراءات وعدداً من المحاولات غير الناجحة لإيجاد قانون عام للفنون والتصنيع. وعودة ظهور القلق حول مدة الملكية الفكرية، كما شاهدت مقترحات لمد الحقوق الموجودة قياساً على الموضوع المعني، وتطور الاتفاقيات الثنائية للملكية الفكرية، والمعاهدات الأولى والمختصرات التي تركز حصراً على هذا الحقل القانوني. بينما لعبت كل هذه التغييرات دوراً مهماً في تشكيل قانون الملكية الأدبية الحديث، فإننا سنركز على سلسلة من الإصلاحات التي حدثت من سنة 1839 إلى 1843 إلى ما نسميه حالياً قانون التصميم Design Law.

باعتبار أن قانون التصميم صدر في زمن يصل بين ما قبل الحداثة وقانون الملكية الأدبية الحديث، فليس من المفاجئ أنه أثبت بكونه هاماً ليس فقط في تشكيل قانون التصميم الحديث، بل كذلك في تشكيل قانون الملكية بشكل أعم. فإننا نرى خلال هذه الفترة ظهور ليس فقط المميزات البارزة لقانون التصميم الحديث، الأول، وبتأسيس سجل التصميم، بذلك أول أسلوب للتسجيل للملكية الأدبية ظهر إلى الوجود. وأحد الوجوه الملاحظة لهذا الشكل من التسجيل بأن الإثبات اعتبر موضوعاً للمراقبة العامة بدلاً من المراقبة

الخاصة. وفي نفس الوقت، نرى كذلك الجهود المُسَنِّقة الأولى لتقنين الملكية المعنوية بأساليب بيروقراطية.

ثانياً، عن طريق الإصلاحات التي تَمَّت سنة 1840 أصبح القانون يهتم بشكل متزايد في فلسفة القانون، وفي الشكل الذي يتخذه القانون ذاته. وفي ذلك نرى الخطوات الأولى في تشكيل الأسلوب الحديث الذي، بالمقارنة بين الموضوعية المحددة والطبيعة المتكررة، لقانون ما قبل الحداثة، كان مجرداً وله نظرة مستقبلية، فإن عملية التجربة كانت مرحلة هامة في تطور قانون التصميم، وتصنيف العمل الفكري بشكل أعم. ويعود ذلك إلى الانتقال من الطبيعة المتكررة، المحددة للقانون إلى قانون أصبح مجرداً وذو نظرة مستقبلية، مما نتج عنه تغيير في دراسة طبيعة وجود القانون، أي نقلة من الأسلوب اللغوي المميز في المستوى العملي إلى قانون، وإلى نوع من النحو والصرف، من خلال الجهد في التقنين، الذي هو فاعلية فقهية⁽¹⁾. إن التجريد في التصنيفات القانونية لم تشكل الطريقة التي رتب بها التصنيفات فقط، بل أثرت على ما اعتُبر أنه مشاكل يتوجب حلها، وبكيفية ترتيب التصنيفات وحدود التصنيفات أصبحت واضحة. ومن المثير للاهتمام إذ نرى كذلك أن المحاولات لتنظيم وترتيب التصنيفات وفقاً لما نسميه الآن مبادئ القانون قد فشلت. وبدلاً من ذلك فقد لجأ القانون إلى أساليب أكثر بيروقراطية: إذ أصبح أسلوب السجل الحديث الوجود، وسيلة لترتيب وتقنين التصنيفات.

(1) P. Bourdieu, «Codification» in his *In Other Words: Essays Towards a Reflexive Sociology* (tr. M. Adamson) (Cambridge: Polity Press, 1990), 80. This is reflected in the 1844 International Copyright Act Whereby «four several Acts» were reduced to the category of «fine art».

إن أول تشريع تعامل بشكل صريح في حماية التصميم كان قانون Calico Printers Act of 1787⁽¹⁾. إن هذا التشريع، الذي أقر بوقت ليس بعيداً من نهاية النقاش حول الملكية الفكرية، أعطى شهرين من الحماية لكل شخص يخترع، أو يصمّم أو يطبع، أي نموذج أصيل وجديد، . . . لطباعة الكتان، القطن، المطبوعات القطنية والموسلين. إن القانون، الذي ناضل من أجله William Kilburn نيابة عن طباعي لندن للأقطان⁽²⁾، جاء وفقاً لنموذج القانون الموجود الذي يعطي الحماية للمؤلفين وللعاملين في مهنة الحفر (الزنكوغراف)⁽³⁾.

(1) An Act for the Encouragement of the Arts of Designing and Printing Lines, Cottons, Calicos and Muslins by vesting the Properties thereof in the Designers, Printers and Proprietors for a Limited 27 Geo. III c. 38 (1787 Calico Printer's Act). For the background see S. Chapman, *The Cotton Industry in the Industrial Revolution* (London: Macmillan, 1972); S. Chapman and S. Chassagne, *European Textile Printers in the Eighteenth Century: a Study of Peel and Oberkamps* (London: Heinemann Educational, 1981).

وقد عكس تأثير ذلك، في سنة 1844 قانون تسجيل البراءات حيث، أربعة قوانين مختلفة، اختصرت إلى تصنيف الفنون الجميلة (Fine Arts).

(2) A. Longfield, 'William Kilburn and the Earliest Copyright Acts for Cotton Printing Designs' (1953) 45 *Burlington Magazine* 230; D. Greysmith, 'Patterns, Piracy and Protection in the Textile Printing Industry, 1787 - 1850' (1983) 14 *Textile History* 165.

(3) فطباعي المنسوجات القطنية المزمينة اعترضوا على نسخ تصاميمهم من قبل مصانع القطن الحديثة في الشمال. كما أن المجموعة الأخيرة عارضت طلبات الحماية من حيث إن مدة الحماية التي منحها البرلمان كانت محدودة بشهرين وكذلك أن القانون صدر لمدة مؤقتة.

بالرغم من أن القانون صدر كترتيب مؤقت، فقد جدد سنة 1789⁽⁴⁾ ومن ثم مرة أخرى سنة 1794، عندما مددت فترة الحماية إلى ثلاثة شهور، وأعطيت مواده الأثر الدائم⁽⁵⁾.

بينما خدمت هذه التشريعات أغراضها بشكل جيد عموماً، فقد أصبح من الواضح في أوائل القرن التاسع عشر، بأن ثمة حاجة مستعجلة لتحسين وضع التصميمات البريطانية. فقد تمكنت بريطانيا من إنتاج بضائع مصنعة أكثر رخصاً وبكميات أكبر من كثير من منافسيها، ولكن عندما قورنت هذه البضائع بما أنتجه غيرها من الشعوب، لا سيما فرنسا، فقد اعتبر أن مبيعاتها كانت من النوعية الأدنى فنياً. وفي سبيل تحسين الوضع، فقد اقترح عدد من التغييرات⁽⁶⁾، وقد تضمنت تلك تأسيس مدارس للتصميم لتحسين مهارات المصممين البريطانيين وإنتاج متحف (سُمي فيما بعد متحف فكتوريا وألبرت) حيث، مع رؤية في تحسين مستوى الذوق، فإن التصاميم الجديدة يتوجب أن تعرض أمام الجمهور⁽⁷⁾، وقد وجه الانتباه كذلك إلى تحسين النظام القانوني الذي منح حق الملكية المحمية للتصاميم. ولهذه الغاية، فإن قانون Calico Printers لسنة 1787، ألغي واستبدل بقانونين جديدين⁽⁸⁾.

(4) An Act for Continuing an Act Made in the 27 year of the Reign of His Present Majesty 23 Geo. iii c. 19 C 1789.

(5) An Act for Amending and Making Perpetual an Act Made in the Twenty Seventh Year of His Present Majesty 34 Geo. III c. 23 (1794).

(6) 1836 Select committee on Arts and Manufacture. انظر بشكل عام من

(7) حول مدرسة التصميم انظر (London Routledge and Kegan Paul 1963) The Schools of Designs, Q. Bell A Rifkin, success Disvowed: The Schools of Designs in Mid Nineteenth Century Britain' (1988), Design History 89.

(8) (E. Potter in 1862) Report from the Select Committee on تاريخ قوانين التصميم انظر Trade Marks Bill, and Merchandise Marks bill: Together with the Proceedings of the Committee. Minutes of Evidence 98 (Q 2181 FF) (here after 1862 Select Committee on Trade Marks).

الأول من هذين، كان قانون تسجيل التصميم، الذي صدر في حزيران 1839. وقد وسَّع نطاق موضوع الحماية لقانون 1787 Calico Printers، من حدوده المبدئية إلى بعض الأنسجة النباتية (مثل القطن، الكتان، القطن المطبوع والموسلين) ليشمل المنسوجات الحيوانية (كالصوف والحرير، أو الشعر أو الخليط منها)⁽⁹⁾. كما مددت شمول القانون ليشمل إيرلندا. إن الحماية التي وفرها قانون 1839، التي تنشأ تلقائياً عند نشر التصميم، مثل قانون 1787 Calico Printers، محدوداً بثلاثة شهور⁽¹⁰⁾. أما القانون الثاني، الذي عرف بقانون تسجيل التصميم، الذي صدر في 14 حزيران 1839⁽¹¹⁾، فقد مدد نطاق الحماية لما وراء الأنسجة المحاكاة لتشمل جميع أصناف المصنعات، ونقلت الحماية بعيداً عن الأشكال والطباعة لتوفير الحماية لشكل وتركيب أي صنف مصنَّع. كما منح القانون مدة حماية أطول لتلك التصميمات تختلف بالنسبة لطبيعة الشيء الذي يستعمل من أجله التصميم من 3 سنوات إلى 62 شهراً ونص على أن الحماية تمنح فقط إذا سجل التصميم. فإنه من المهم ملاحظة أن قانوناً واحداً صدر في 1839، فالقانون المسمَّى قانون تسجيل التصميم - تطلب التسجيل كشرط مسبق للحماية. بالمقارنة، فإن الحماية التي وفرها القانون الآخر لسنة 1839، تنشأ تلقائياً عند نشر (طبع) التصميم.

رغمًا عن أن هذه التحسينات رحب بها كتطوير للقوانين السابقة، فقد ألغيت سريعاً واستبدلت بتشريعين جديدين⁽¹²⁾ The 1842 Ornamental

(9) An Act for Extending the Copyright of Designs for Calico Printers to Designs 2 Vict. C. 13 (1839) (hereafter 1839 Copyright of Design Act).

(10) T. Webster, The Subject Matter of Letters Patent for Inventions and the Registration of Designs (3 rd edn) (London: Elsworth, 1851, 78).

(11) An Act to Scure to Proprietors of Designs for Articles of Manufacture the Copyright of such Designs for a Limited Time 2 Vict. C. 17 (1839).

(12) An Act to Consolidate and Amend the Laws Relating to the copyright of Designs for Ornamenting Articles of Manufacture 5 & 6 Vict. C. 100 (1842).

Designs Act, and the 1843 Utility (or Non - و Designs Act⁽¹³⁾ Ornamental)، فالتغييرات الرئيسية التي نتجت عن هذين القانونين، كانت في امتداد الموضوع المعني بالحماية وفق قانون 1839 Design Registration Act، ليتضمن Calico (المطبوعات القطنية) (التي منحت بدورها حماية لمدة 9 شهور بدلاً من 3 شهور كانت منحتها وفق قانون 1839، قانون براءات التصميم)⁽¹⁴⁾. إن التعبير الآخر الذي أوجده هذان القانونان، والذي اعتبر علامة ونقله هامة في مقاربة هذا الموضوع، كان تقسيم التصميم إلى تصنيفين مختلفين: الأول Ornamental، والثاني Utility Design.

كما هو في كثير من التشريعات عن الملكية، فإن هذه القوانين يمكن النظر إليها كاستجابة خاصة للتغييرات في المحيط الذي يعمل فيه القانون⁽¹⁵⁾. وأكثر دقة، يمكن اعتبارها كمحاولات لتحديث القانون، ولتقريبه إلى التغييرات التقنية والثقافية التي حدثت خلال ما يزيد على الخمسين سنة السابقة، فإن التغييرات التقنية التي زادت من أساليب الإنتاج والنسخ، ومع نشوء صناعات جديدة وأنواع جديدة من القماش (كالطباعة على الحرير والصوف)⁽¹⁶⁾ وفي التغييرات بمتطلبات المستهلكين. عملت التشريعات كذلك على الأخذ بعين الاعتبار الواقع في سنة 1830 عن ثمة ممارسات، كالطباعة على الكتان، كانت شبه معدومة⁽¹⁷⁾.

إن التغييرات التي حدثت في هذه الحقبة، وفي وجوه عدة، لا تلاحظ

An Act to Amend the Laws Relating to the Copyright of Designs 6 & 7 Vict. c. 65 (1843). (13)

Section 3, 1842 Ornamental Designs Act. (14)

The Industrial Revolution and Design, Phd Thesis, T. Kusamitsu Sheffield University 1982. (15)

P. Thomson (21 Feb. 1839) 45 Hansard col. 746; Memorial from Manufacturers of Norwich to Board of Trade (2 March 1838) BT/1/338 25G. (16)

E. Tennent (5 Feb. 1840) 51 Hansard col. 1266. (17)

في هذا الصدد لأنها ببساطة بَنَّت على الأساليب القانونية والمفاهيم الموجودة أصلاً⁽¹⁸⁾. تلك تضمنت الاعتماد على الفرد كنقطة المركز للطريقة التي جرى فيها تنظيم القانون⁽¹⁹⁾. وعلى مفهوم أن أساس الحماية يوجد في العمل والمصاريف لإنتاج التصميم⁽²⁰⁾ باستعمال نموذج مماثل للإبداع إلى ذلك المستعمل في الملكية الفكرية والبراءات، فقد نظر إلى التصميم باعتباره الإبداع المتفرد للفرد، بالرغم من أن إنتاجه تأثر بتصاميم الآخرين⁽²¹⁾. فضلاً عن ذلك، فقد اقترح كتوقيع شخص ما، فإن الأسلوب الفني لمصمم ما كان بعيداً ومتفرداً إلى الحد الذي كان على الدوام يمكن تعريف مصمم من العمل الذي أنتجه، فإن تشريع التصميم الصادر في هذه الحقبة اعتمد على الواقع أنه ثمة اتفاق عام حول قيمة الحماية القانونية التي صيغت للملكية الفكرية. وكان مقبولاً كذلك

(18) في طلب الإصلاح فقد قيل: لم يكن الهدف تقديم أي مبدأ جديد للقانون ولكن لتفصيل لمبدأ أقره القانون أصلاً وقد أعلن أنه يوفره، ولكن بمضي الزمن أصبح غير ذي مفعول كلياً. (ibid)

(19) إن قانون 1787 أقر بأن الفرد كمصدر للتصميم مانحاً الملكية لكل شخص يخترع أو يصمم، أو يسهل اختراعاً مصمماً أو مطبوعاً، انظر كذلك فقرة (1) 1839 Designs Registration Act، الذي تكلم عن المؤلفين والوسطاء.

(20) C. O'Brien, The British Manufacturers companion and Callico Printers' Assistant; Being a Treatise on Callico Printing, in all its Branches, Theoretical and Pratical; with an Essay on Genius, Invention and Designing. (London: Printed for the Author and Sold By Hamilton and Co., 1795).

(21) من المستحيل... لشخصين يعملان بشكل مستقل التفكير في نفس الشيء. تماماً مثل منظار «الكولايدوسكوب» أن يكرر شكل ما... ثمة موضوع ما أعطي لشخصين، كلاهما مصمم مهني، طلب من كليهما تحويل موضوع طبيعي بسيط إلى شيء مصنَّع، والنتيجة أثبتت بأنه لا يوجد شبه في الواقع. ولو أن (10,000) رجل جربوا ذلك، لأظهر كل واحد منهم في إنتاجه ميزات الأسلوب الفنان، تماماً مثل التوقيع الخطي الذي يعرف بالموقع T. Turner on Copyright in Design (1849) 6. وفي السياق المشابه، فقد قيل مؤخراً بأن التصميم هو التعبير الإنساني ولذلك فهو شخصي ومتفرد H.C. Jehoram, The EC Green Paper on the Legal Protection of Industrial Design. Half way down the Right Track. A View from the

الملكية الأدبية. والوجه الآخر الملاحظ في تشريع 1839 كان الاهتمام النامي في شكل القانون. وكان لأحداث أسلوب التسجيل مجتمعاً مع الاهتمام المتزايد في الفلسفة الفقهية للقانون، دور أساسي هام في صياغة قانون الملكية الأدبية الحديث. ولمزيد من البحث في هذا التطور، فإنه من الضروري النظر في الإصلاحات التي جرت بين سنتي 1839 و1843 بتفصيل أكثر.

نحو نظام تسجيل حديث

كما شاهدنا سابقاً، قوانين مختلفة صدرت في حزيران/يونيو 1839، أحدها يمنح اثني عشر شهراً إلى ثلاث سنوات حماية لأشكال معينة من التصاميم شريطة أن تكون مسجلة أصولاً. والآخر حدد ثلاثة شهور من الحماية للتصاميم لطباعة القطن، الكاليكو، الكتان، وغيرها من الأقمشة المحاكاة، والتي نشأت تلقائياً عند إبداع التصميم. إن وجود شكلين من الحماية، أحدهما تلقائي، والآخر مشروط بالتسجيل، وهو اختلاف يبين في الطريقة التي تصور فيها نظام التصميم أولاً من مهندسه الأول ورئيس مجلس إدارة التجارة، Poulett Thomson. بالواقع، في مشروع القانون المصمم بواسطة Thomson في نهاية سنة 1838، فإن التسجيل كان مطلوباً مسبقاً لجميع أنواع الحماية⁽²⁵⁾. إن تفسير سبب البعد عن الخطة الأولى لنظام يتطلب التسجيل أولاً لجميع أنواع الحماية، إلى أسلوب مختلط، يكمن في الاعتراضات التي كانت لطباعي الكاليكو (نوع خاص من النسيج القطني) على أسلوب التسجيل المقترح والوارد

(25) أفاد Potter (كان طباع كاليكو في مانشستر) بأن Poulett Thomson تمنى عليه أن يخضع للتسجيل وقد رفضته. فقد اعتقدنا بأن ذلك لا يصلح لتجارتنا (عملنا). 1840 Report from The Select Committer Copyright of Design 27 (Q. 480) على أي حال فإن H. Labouchere (رئيس مجلس التجارة) شكك فيما بعد، فيما إذا كان طباعي الكاليكو قد قبلوا التسجيل، فإن البرلمان كان عليه الموافقة على اثني عشر شهراً من الحماية (9 Feb. 1842) أن طباعي الكاليكو قد استثنوا من التسجيل في لوائح 56 Hansard col 497 (Mackinson's Bills)، لسنة 1837 - 1838 انظر ch 5 - P. 104.

في مشروع القانون⁽²⁶⁾. إن اعتراضات طباعي الكاليكو على أسلوب الحماية القائم على التسجيل كانت شديدة لدرجة أنهم كانوا لا يمانعون بالتضحية بالمدة الأطول من الحماية المقننة في قانون Design Registration Act (الذي كان يمنح مبدئياً اثني عشر شهراً حماية وفيما بعد أنزل إلى تسعة شهور) إلى مدة أقصر ثلاثة شهور. كما سنرى، فإن ما احتج عليه طباعي الكاليكو Calico كان، بالواقع، إصدار أول نظام إداري حديث لإعطاء حق الملكية الأدبية. وبالنتيجة فإن احتجاجاتهم تنبهننا إلى بعض الخلافات المركزية الموجودة بين قانون ما قبل الحداثة والقانون الحديث للملكية الأدبية. فإن الاحتجاجات كانت جديرة بالاهتمام، لأنها سهّلت لنا نظرة إلى الداخل لنواح هامة من نظام التسجيل الحديث الذي بدأ يأخذ شكله في تلك الحقبة.

إن اعتراضات طباعي الكاليكو ضد نظام التسجيل كانت ذات وجهين. الأول والأكثر أهمية المتعلق بالواقع أن المقصود من السجل أنه كان ليستعمل كدليل على أصالة الشكل⁽²⁷⁾ وكان من المأمول بأن التسجيل سيتجاوز صعوبات التقرير فيما إذا كان النموذج جديداً وأصيلاً. إن المشكل الخاص الذي قصد أن يسويه السجل نشأ عن أنه فيما إذا ظهر نموذجان متشابهان في السوق بتتابع متقارب، فقد كان من المستحيل للأطراف التي لا علاقة لها بالموضوع من تعريف أيهما الأصل أو أيهما النسخة⁽²⁸⁾. فالطريقة التي يمكن حل هذه

(26) في سنة 1838 قام طباعي الكاليكو بتقديم طلب إلى Poulett Thomson بتمديد قانون (1794) لستهة شهور ولكل الأقمشة الممزوجة. رسالة من Warurick و Orington إلى P. Thomson (23 فبراير 1838) BT/1/ 338.

(27) S. Schwabe, 1840 Select Committee on Designs 21 (Q. 182)

(28) الفكرة نفسها جاءت غالباً في تفكير عدة أفراد في نفس الوقت تقريباً، وكانت في قضايا صعب جداً الحكم فيها من كان يستحق الأولوية، ولكن بنظام التسجيل كان ذلك سهلاً بالتمام. 51 Hansard انظر Etennent (5 Feb. 1840) J. Kerslow, 1840 Select Committee. Cols. 1268 - 9. or Designs 208 (Q. 3665).

في القرار الصادر سنة 1830 في قضية (1830) Sheriff v Coates 39 ER 61، قال رئيس =

الصعوبة كانت عن طريق التسجيل . وفي ظل النظام المقترح فيما إذا كان نموذج ما قد جرى تسجيله قبل ظهور الآخر في السوق، فكان من المفترض أن النموذج المتأخر جرى نسخه من النموذج الذي جرى تسجيله . ففي هذه الناحية فإن نظام التسجيل لم يكن ليعمل كضمان قانوني⁽²⁹⁾ بل يعمل على نزع الشكوك عن أصالة النموذج⁽³⁰⁾ . وعمله هذا، يمنع التقاضي . وفي هذا الصدد كان من المأمول أن يلعب دوراً هاماً في تقرير مسألة الأولوية، إذ مكن مالك التصميم من أن يعرفه كما جعل من السهل تعريف الملكية المعنوية، بذات ساعد في حل إحدى المشاكل المصاحبة للقانون المانع وضع الملكية للأشياء المعنوية كما جرى نقاشه سابقاً .

رغم أن طباعي الكاليكو قبلوا بأن نظام التسجيل كان مطلوباً لأغراض مماثلة لنموذج المَبَشَّرَة والمدفأة⁽³¹⁾، فقد جادلوا بأن في قضيتهم لا توجد ثمة حاجة لذلك . ويعود ذلك إلى أنهم كان يمكنهم الإثبات بالتمام حقوق براءاتهم لذلك فإن مسألة إثبات أولويتهم في التصميم لا تنطبق عليهم⁽³²⁾ سيما، أن

= الوزراء، أشعر بنفسه غير قادر بالكامل القول سواء أن هذا هو نموذج أصلي أم لا (1840 Select Committee Designs 46) Q. (7809) وبما أن الأشكال اعتبرت التعبير الوحيد لمبدعيها، لا يوجد ثمة إمكانية للإبداع المستقل .

J. Koe, 1840 Select Committee on Designs 450, (Q. 7862) (29)

(30) إن نتيجة عدم التأكد هذا كانت «بأن الشخص المستعد جيداً يمكن وبمحسن نية أن يرتكب مخالفة ضد القانون، ويدخل في إشكالات التي قد تكون صعبة بالنسبة إليه، دون قصده إطلافاً القيام بذلك .

انظر كذلك، 266 Ibid و 4985/288 (Q) Select Committee Design 288 . 1840 .

(31) كان مستحيلاً وضع أي علامة نشر على المقالات ذاتها . في القانون لذلك . . . ثمة سجل يتوجب توفيره . . . 45 Hansard col. 784. (21 Feb. 1839) P. Thomson

(32) سنة 1840 جواباً عن سؤال فيما إذا كان مرغوباً به تسجيل النماذج، قال James Thomson قد فكرنا بالتأكيد في ذلك الوقت (1820 قانون Calico) الذي طلب فيه القانون أن السجل كان مرغوباً به، في سبيل تسهيل الدليل على النشر، ولكننا وجدنا أنه لا توجد صعوبة، وأنه يوجد دعاوى خلال السنوات الاثنتين أو الثلاث، في ظل هذا القانون، ونتائجها مرضية لنا، عدا أن مدة الثلاثة شهور هي مدة محدودة جداً J. Thomson 1831, Minutes of Evidence

طباعي الكاليكو كانوا يطبعون بانتظام، الرقم واسم المصنع وتاريخ النشر في نهاية كل قطعة من النسيج أنتجوها، وكان بإمكانهم الجدل بأنه كان لديهم نظام للتسجيل موجود أصلاً يمكنهم من تقرير أصالة نماذجهم⁽³³⁾ بما أنهم كان موجوداً لديهم الآلية التي مكنتهم من تعريف النماذج، فإن طباعي الكاليكو جادلوا بأنه لا يوجد سبب لتحميلهم مصاريف إضافية لا يمكن تجنبها بسبب المركزية والتمويل الذاتي، لنظام التسجيل⁽³⁴⁾.

وكان الاحتجاج الثاني الذي أثاره طباعو الكاليكو عن التسجيل المتعلق بالخطة قولهم بأن السجل كان يقوم بدور مصدر المعلومات؛ وذلك لتوفير الإيحاء لغيرهم من المصممين وكذلك لتمكين المصنعين من التأكد من أن تصاميمهم التي أنتجوها لم تخرق التصاميم المسجلة⁽³⁵⁾. بينما وافق طباعو الكاليكو على أن من الضروري لتطبيق غايتهم من أن تكون لها آلية تمكن المحكمة التأكد ما هو التصميم الأصيل والجديد، (ولكن جادلوا بأن مقاييسهم الخاصة كانت كافية للوصول إلى هذه النتيجة)، فقد رفضوا فوراً فكرة أن يكون السجل هو مصدر المعلومات. وكان اعتراضهم الرئيسي لهذا الموضوع ناشئاً عن الاقتراح أنه إذا كان التسجيل مطلوباً كشرط مسبق للحماية من النسخ لنماذجهم التي أودعت في مكتب التصاميم، فمقابل رسم بسيط يمكن فتح هذا

Before Select Committee on Manufactures Commerce and Shipping. (1831) 240 (Q 3865).

C. Warwick, 1840 Select Committee on Designs 128 (Q 2370). (33)

السبب في استثناء الكاليكو من التسجيل كان يعود إلى أنه «لدينا سجل خاص بنا، حيث الأعمال الأخرى ليس لها ذلك (Ibid, 123 (Q 2388).

H. Labouchere (5 Feb. 1840) 51 Hansard col. 1268; E. Tennent (16 March 1842) 61 (34) Hansard Col 670.

أحياناً فإن تلك المجادلات كانت تركز على مشاكل قد تنشأ للغير الذين بغفلتهم نسخوا نماذج (35) كما اعترض أحد الشهود، (لأنه لا يوجد تسجيل للنماذج، لا أحد يمكنه معرفة من ينسخ نموذجاً عن الآخرين 53 (Q. 735) 1840 Select Committee on Designs).

السجل للتدقيق من قبل الجمهور. فضلاً عن ذلك، فإن طباعي الكاليكو تدمروا من أن التدقيق المذكور سيكون مناقضاً بشكل جسيم لمصالحهم بالإضافة إلى مصلحة الشعب. ويعود ذلك إلى سبب أنها تكون قد كشفت النماذج قبل الأوان التي لم تسوّق بعد. وذلك سيوفر السوانح للنقل واستعمال تصميماتهم سيما من قبل المصنعين الأجانب⁽³⁶⁾. إن طبيعة هذه الصعوبات لحظتها Salis Schwabe أحد طباعي الكاليكو، بقوله إن المشكل الأساسي في السجل المقترح كان، أنه يعطي فرصة لمنتهزي الفرص، عن طريق تسديد 5 شلنات، الوصول لأي تصميم يشاؤون وأن يحاولوا أن تقدير كم يمكنه الاقتراب من النموذج المسجل دون أن يمكن تسميته متعدي (سارق). هذا أحد الاعتراضات الجسيمة للخطة، أن هذا النوع من النشر بكل تصميم اعترض عليه Poulett Thomson⁽³⁷⁾، الذي كان بشكل خاص مُتحوط بمطالبة صناعة الكاليكو⁽³⁸⁾، قُبِلَ بالاعتراضات المثارة من قبل طباعي الكاليكو واستبدل مشروع القانون الذي كان قد عممه، بمشروع قانونين منفصلين، مستغلاً مركزه كرئيس مجلس التجارة مرّ بنجاح هذين القانونين في البرلمان⁽³⁹⁾. وهذان القانونان أصبحا سنة 1839 قانون

Memorial from Manufacturers of Norwich to Board of Trade (2 March 1838) BT /1/ 338 (36)
25 G.

وقد ظهرت حجج مماثلة، في نصوص (البراءات) Patents.

E. Robinson, The Early Diffusion of Steam Power (1972) 34 Journal of Economic History, 91 - 2.

1840 Select Committee on Designs 10 (Q. 159) (37)

(38) أفرح لـ (Potter) بأن Poulett Thomson، بعلاقته السياسية بمدينة مانستر، كمثل لها، يمكن للمدينة أن تعزله وتجعل من غير المرغوب منه أن يتدخل، في مسألة الخلاف بين منتخبيه. وقد افترض Potter بأن أولئك الذين أثاروا السؤال قبلاً، امتنعوا عن إثارته مرة أخرى بسبب أن

Poulett Thomson كان «مقيداً» 1840 Select Committee on Designs 28 (Q. 490 - 1).

(39) بينما كان هنالك ثمة جدل حول طبيعة ونطاق هذه اللوائح (سيما في ما يتعلق بكاليكو)، فالوجه الأخرى من تلك اللوائح التي ثبت بأنها أساسية في تطور قانون التصميم المعاصر (مثل تحديد الحماية إلى ثلاثة أحجام) فقد جرى نقاشها قليلاً. 1840 Select Committee on

Designs 96 (Q. 1694).

البراءات والتصاميم . Copy right of Designs وقانون تسجيل التصاميم سنة 1839 Designs Registration Act.

بينما كان أثر طباعي الكاليكو على التشريع الذي صدر سنة 1839 يثير الاهتمام بحد ذاته⁽⁴⁰⁾، فإنه لمقاصدنا نحن ما يثير الاهتمام أكثر هي شكاوهم، التي يمكن أن تفهم كصراع بين قانون ما قبل الحداثة والقانون الحديث للملكية الأدبية. ويوفران لنا نظرة من الداخل لوجوه التسجيل في نظام السجل الحديث، لا سيما، فإنهما يوفران الفرصة لبحث المميزات الثلاث الهامة لعملية التسجيل. الوجه الأول الذي نبهتنا إليه شكاوى طباعي الكاليكو، يتعلق بالطريقة التي يصنع فيها الدليل وينظمه. وبوجه أكثر دقة، فإنهم يذكروننا بأنه بينما كانت ممارسة تسجيل الملكية الفكرية معروفة جيداً للقانون قبل سنة 1840 فإن نظام التسجيل الذي ظهر للوجود في هذه الحقبة اختلف عن الأنظمة السابقة الموجودة من ناحيتين هامتين. ففي ظل الأنظمة القديمة، كان الإثبات من نتاج عمليات خاصة ومتضمنة ذاتياً، بينما نظام التسجيل الصادر سنة 1839 أتى معه التوقع الكبير بأن الإثبات والملكية البيروقراطية وبشكل عام يتوجب أن تكونا موضوعاً عاماً خاصاً بالجمهور أكثر من أن يكونا تحت السيطرة الخاصة. ونتيجة لذلك نرى بعداً عن أساليب الحرفية الخاصة في تنظيم مواضيع الإثبات، كالتى وجدت في قاعة أصحاب المكتبات⁽⁴¹⁾، فإن شركة Cutlers⁽⁴²⁾ ومكاتب Kafkaesque لإعطاء البراءات، اتجهت لأن تكون مؤسسات تمويلها الميزانيات العمومية وتديرها⁽⁴³⁾، بشكل أن اعتراضات طباعي الكاليكو يمكن اعتبارها

(40) في الدور الذي لعبه عمال المعادن انظر (Q. 29 Select Committee on Designs E Potter, 497); 94.

(41) Yates (as counsel for the defendent) Tonson v. Collins (1760) 96 ER 185.

(42) حول تاريخ علامات Cutlers.

انظر: (Q 1 - 43) 1 - 13 Select Committee on Trade Marks R. Jackson, 1862

(43) إن قانون 1839، أوجد إدارة ممولة من الدولة - ومركزية. بعد تسديد المصاريف، كان على سجل التصاميم تحويل أية أرباح مالية إلى الصندوق الموحد (Consolidated Fund).

كمحاولة للاحتفاظ بنظامهم الخاص لما قبل الحداثة، في صنع الدليل بدلاً من إصدار خطة حديثة عامة. إن الاعتراضات التي أثارها طباعو الكاليكو، المتمركزين في Lancashire و Lanarkshire، يمكن اعتبارها كمحاولة لمقاومة عملية المركزية التي بدأت تظهر للوجود، وهو تأسيس سجل في لندن بدلاً عن وجوده في غلاسكو أو مانشستر⁽⁴⁴⁾.

والوجه الثاني للتسجيل الحديث الذي ظهر للوجود في أوائل القرن التاسع عشر الذي أبرزته احتجاجات طباعي الكاليكو يتعلق بالدور المفترض أن يلعبه السجل في تنظيم المعلومات، وإلى الطريقة التي يتحكم فيها بالمعرفة، وخبزها، وانتشارها واستعمالها. قبل ذلك، فإن شكل المعرفة التي ستصبح ميداناً لقانون الملكية الأدبية كان خاضعاً للسيطرة الخاصة وشبه الخاصة. فضلاً عن أن الذاكرة لعبت دوراً كبيراً وحيوياً في تخزين واستعارة تلك المعرفة. أحد الوجوه الملاحظة لنظام التسجيل الحديث كان نكوصه عن اتباع أي من تلك الأساليب، وبالمقارنة إلى الممارسات السابقة عندما كانت المعرفة خاضعة للسيطرة الخاصة ومختصرة بالذاكرة، فإن نظام التسجيل الذي بدأ يأخذ شكله في أكثر الوقت، هدف إلى جعل المعرفة متحركة ومرئية⁽⁴⁵⁾ مثل الموسوعات

(44) بالمقارنة مع إجراءات الحصول على براءات، حيث، (على الأقل حتى 1852) كانت الطلبات تقدم في Edinburgh ولندن، وكان سجل النصاميم في لندن يمنح حقاً واحداً سارياً على أنحاء المملكة المتحدة.

(45) إن الكتابات (أو الحفر الزنكوغرافي) هي متحركة، وقد صنعت مسطحة، مما يسهل اقتناءها واستعمالها. الدرجة (المقدار) يمكن تعديلها بالمشيئة، دون تغيير في النسب الداخلية، يمكن إعادة إنتاجها ونشرها بكلفة قليلة، وبسبب أنها متجانسة عند النظر إليها، كل شيء، لا يهم من أين يأتي. يمكن تحويله إلى خطوط بيانية وأرقام وتركيبات ولوائح انظر: B. Latour, Drawing Things Together in (eds) M. Lynch and S. Woolgar, Representation in Scientific Practice (London: MIT Press 1990) 45 - 7 «On the Method of Long - Distance Control: Vessels Navigation and the Portuguese Route To India' in (ed.) J. Law Power, Action and Belief (London Routledge, 1986).

والمكتبات⁽⁴⁶⁾. فقد عمل التسجيل كنوع من الذاكرة الجماعية أو العامة. وفعلت ذلك عن طريق التعريف أنه في سبيل حماية تصميم ما، ثمة طلبات كانت مطلوبة في إيداع إما ثلاث نسخ أو ثلاث رسومات من تصاميمهم لدى مكتب التسجيل⁽⁴⁷⁾. بينما كانت لهذه الممارسات سوابق في أوصاف البراءات⁽⁴⁸⁾، فقد كانت هذه المناسبة الأولى التي من خلالها كانت التسجيلات النموذجية وهي العملية التي من خلالها مُثل الإبداع في تصورات أو عبارات مكتوبة أكثر من أن تكون من خلال نسخ أو نماذج، فقد استعملت بدرجة من التعقيد أو التفكير ورد في قانون الملكية الأدبية.

التغيرات التي حدثت بتأسيس نظام تسجيل حديث، والتي التزمت بمقاييس شفوية ومعادلات مرتبة، والتي بدأت تظهر في تلك الحقبة، سهلت عدداً آخر من التغييرات الهامة. مثلاً، الاعتماد المتزايد على المخطوطات الورقية أدت إلى نقلة موجهة بعيداً عن الاسترجاع المرتكز على الذاكرة إلى الأساليب المطبوعة. فضلاً عن ذلك، بجعل النموذج أو التصميم واضحاً على ورق بشكل بسيط، كان من السهل تصنيف للمعرفة الخاصة بالتصميم، وقياسها وتوصيلها، لأن ذلك سهّل تنظيمها، وساعد القانون في الوصول إلى

(46) See R. Yeo, 'Reading Encyclopaedia: Science and the Organisation of Knowledge in British Dictionaries of Arts and Sciences, 1730 - 1850' (1991) 82 *ISIS* 24; Yeo, 'Ephraim Chambers' Cyclopaedia (1728) and the Tradition of Commonplaces' (March 1996) *Journal of the History of Ideas* 157.

(47) Section 6, 1839 Designs Registration Act.

(48) بينما كانت المتطلبات تقتضي بأن تذكر المواصفات كما أعلنت في دعوى *Liardet v. Eury* (1780) 1000 62 *ER* 1000، يبدو أن مواصفات البراءات أخذت حتى نهايات القرن التاسع عشر الدور في كشف الاختراع بالواقع توصل إلى عملية النشر، (في حال التوصل لها) كان قبل سنة 1851 عن طريق الصحافة: *The Reportory of Inventions, the London Journal of Arts and Sciences and the Mechanics. in which recent specifications were reproduced*.

هدفه الجديد في التأكد من أن المعلومات، التي بشكل متزايد اعتبرت معرفة عامة، وضعت في موضع أكثر سهولة للوصول إليها وإدارتها⁽⁴⁹⁾.

والوجه الثالث ما جرى التركيز عليه هو جدل أكثر عمومية حول إصدار سجل التصاميم فقد كان بحد ذاته طريقة خاصة في التفكير بالتسجيل. وبتعبير أكثر دقة، فإنه ينبهنا لاعتبار التسجيل الآن أكثر شيوعاً، غير أنه قليل الأهمية، يتضمن فقط أعمالاً روتينية معقدة ومباراة بيروقراطية في تبادل الأوراق. وكما يذكرنا Bruno Latour على أية حال، فإن تبادل الأوراق هو تقنية فعالة غالباً تخفى على انتباهنا⁽⁵⁰⁾. وهو موضوع سنعود إليه بتفصيل أكثر فيما بعد. صورة أخرى لعملية التسجيل التي كانت ظاهرة في تلك الحقبة، كان الاعتقاد السائد بأن أولى المهام التي يؤديها التسجيل كانت إيجاد حالة من خلالها يجهز شخص ما لإثبات بأنه هو أو هي كان المولّد (أو المالك) ولم يكن ناقلاً أو ناسخاً لتصميم معين. وقد لخص Thomas Turner هذه المقاربة بقوله بأن الخدمة المؤداة بواسطة التسجيل تتألف من «بساطة استلام وتسجيل وحفظ ادعاء المالك»⁽⁵¹⁾. بينما هذه المهام كانت وما زالت مركزية في قانون الملكية الأدبية، أما القول بأن ذلك كان العمل الوحيد لنظام التسجيل المطبق، فإن ذلك يقودنا إلى تجاهل الدور الهام الذي لعبه التسجيل في تقرير نطاق الملكية الأدبية. والمشاركة القريبة بين الميل لتجاهل الدور الإيجابي الذي لعبته عملية التسجيل في تشكيل الاهتمام بالملكية هو الاعتقاد أنه بإيجاد التسجيل التمثيلي الذي بسّط عملية الإثبات وكذلك، بهذا المعنى، فقد سبّب نشوء بعض الفروقات الأساسية عن النظام السابق. وكما سنرى، على أي حال، أن عملية

(49) On this see B. Latour, 'Drawing Things Together' (1990), 19; F. Bastide, 'The Iconography of Scientific Texts' (1990), 211 ff.

(50) B. Latour, Drawing things Together 55, (1999)

(51) T. Turner on Copyright in Design (1849), 35

تقديم (تمثيل) الإبداع، بعيداً عن مجرد إيداع غرض ما أو حتى نموذج عن ذلك الغرض، أدى إلى مفهوم جديد عما يجري إثباته وأشعر أن تغييراً هاماً يحدث في نطاق قانون الملكية الأدبية.

الفقه القانوني

الوجه الثاني الملاحظ لصدور تشريع سنة 1839 كان، أنه ما يحدث ليس فقط من جراء الرغبة في توفير حماية أفضل للتصاميم، بل بالاهتمام المتزايد بالشكل الذي اتخذته القانون، هو اهتمام، إن شئت، في الفقه القانوني. وذلك مخالف للحالة التي كانت عليها في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، حيث كان الاهتمام قليلاً في الشكل الذي يتخذه القانون. ووفق قانون الملكية الأدبية لما قبل الحداثة، كان الأثر القانوني ضئيلاً، على الأقل، في نطاق اهتمامات الإدارة القانونية. فالتشريع الصادر في هذه الحقبة، الذي كان أيسر مما هو عليه الآن، كان بشكل رئيسي أجوبة على قضايا بالذات لمشاكل محددة نشأت في بعض الصناعات. وكان اهتمام المستدعين الأساسي هو إيجاد الاستمرارية بين الأشكال المختلفة لحماية الملكية (بشكل رئيسي الاستفادة من مفهوم السمعة التجارية التي توسع مفهومها حول الملكية الفكرية وأشكال الحماية الأخرى ذات الصلة). وبهذا الشكل، فإن الشكل الذي اتخذته القانون، على الأقل حتى بدايات القرن التاسع عشر، تشكل بشكل فوضوي على أساس الموضوع الذي طوره. فكل قسم من التشريع يعكس مصالح المجموعة التي عملت بصدده. سواء كان حزمة محددة (مثل قانون أن لسنة 1710) وفرع محدد من الأعمال التجارية (مثل قانون 1787 الخاص بطباعي الكاليكو) أو مصلحة على أساس مجموعة اجتماعية (مثل Sublime Society of Beef Steaks in the 1735 Engravers' Act)⁽⁵²⁾. بينما قبل سنة 1839 كان ثمة اهتمام قليل في

(52) انظر: D. Hunter, «Copyright Protection for Engraving and Maps in 18 th Century

الشكل الذي اتخذه القانون، فإنه من الواضح أنه حين صدور التشريع الخاص بالتصميم، القانون الذي منح حقوق الملكية للعمل الفكري أصبح بشكل متزايد مهتماً بذاته وفي الشكل الذي اتخذته. وبالاختصار، فقد أصبح مرجعاً لذاته.

الاهتمام الجديد في فقه القانون أظهر نفسه في ناحيتين. مع فرنسا يقوم بدور نموذجي⁽⁵³⁾، الاهتمام المتزايد في شكل القانون كشف ذاته في الاعتقاد أنه كان ثمة حاجة في أن يكون القانون مبسطاً، متجانساً ودقيقاً بقدر الإمكان. بالإضافة إلى تسوية المتناقضات الظاهرة وترتيب (الكل بشكل منطقي)⁽⁵⁴⁾، كان أيضاً ثمة رغبة في الإقلال من تعقيدات الجهاز القانوني. ولتبرير ترتيب القانون الذي يتعامل مع العمل الفكري، وتأسيساً على فكرة أن الأنظمة المعقدة كانت دليلاً على عدم سلامة المبادئ التي تقام عليها⁽⁵⁵⁾، فإن التشريعات الخاصة بالتصميم الصادرة في تلك الحقبة هدفت ليس فقط لتوفير حماية أكثر للتصاميم (عن طريق توسعة نطاقها) بل هدفت كذلك إلى تبسيط وجمع الترتيبات القانونية التي تحقق هذه الغاية. فالمصلحون أمّلوا وقتئذٍ ليس فقط بالسيطرة على المواضيع القانونية الصعبة، ولكن كذلك لاستبدال الغريب، غير المتناسك والخادع المتداخل منها التي تشكل القانون العام Common Law والقوانين المهيمنة المبنية على التجربة، بنظام قانوني أكثر ترابطاً وترتيباً⁽⁵⁶⁾.

G. Frogo, 1836 Select Committee on Arts and Manufacturers, 53. (53)

R. Godson, A Pratical Treaties on the Law of Patents for Inventions and Copyright with an Introductory Book of Monoplies (London: Joseph Butterworth, 1823), ix. (54)

أحد المشاكل في القانون السائد أن طباعة الكاليكو كان لها فروع عدة، تختلف بعدة درجات متعددة عن بعضها لدرجة أنه كان مستحيلاً بأن نظام واحد بحقوق النسخ للتصاميم يمكن تطبيقه عليها كلها. إذا لم يمكن إثبات التماثل، لذلك يكون من الأفضل ترك التشايرح حول الموضوع دون المساس بها. (55)

E. Potter, A Letter to Mark Phillips (1841) فبراير في مجلس العموم
Esq. M.P. On the Designs Copyright Bill (Manchester: T. Forest, 1841), 3.

M. Leveson, Copyright and Patents, or, Property in Throught. London: Wildy and Sons. (56)

والوجه الثاني الذي أظهر فيه نفسه الاهتمام الزائد بالفقه القانوني كان في طريقة العبارات التي جرى فيها تعريف الشيء ذي العلاقة بالموضوع. كما يوجب قانون (1787) Calico Printers، فقد عرفت المواضيع المعنية بتعريفات خاصة بالمنتج بحد ذاته، بينما وفق أحكام قانون تسجيل التصاميم لسنة 1839، جرى تبني تعابير مجردة غير محدّدة. وبالأخص فقد شملت الحماية وامتدت من النماذج الخاصة بطباعة الكتان، والأقطان، والكاليكو أو الموسلين كما في قانون 1787، إلى تصاميم أشكال وهيئات المنتجات⁽⁵⁷⁾. وما نلاحظه في أحكام قانون 1839 ليس فقط توسيعاً لنطاق الموضوع المعني من المنسوجات والأقمشة إلى المعدن، من النموذج إلى الهيئة والشكل، بل كذلك بُعد عن تفاصيل الموضوع ذاته بحيث استعملت كلمات أكثر تجريداً⁽⁵⁸⁾.

في التجريد والجمع الذي حدث بصدور تشريعات 1839، نرى بدايات تغيير هام في المنطق القانوني: وانتقال من قانون الملكية الأدبية لما قبل الحداثة إلى قانون الملكية الأدبية الحديث⁽⁵⁹⁾. وبشكل خاص، نرى بُعداً متدرجاً عن تشريعات الخاصة بالشيء ذاته، الذي ميّز قانون الملكية الأدبية لما قبل الحداثة،

Section 1, clause 3, 1839 Designs Registration Act.

(57)

(58) إن قانون 1839 شمل في حمايته ليس فقط حياكة الحرير، وصناعة السجاد، وتعليق الورق، ولكن جميع الأشياء، التي يكون لقيمة الشكل عنصر أساسي فيها كحساب القيمة الكلية. E. Tennent (16 March 1842) 61, Hansard col. 670 ويمكن اكتشاف مثلاً أبكر عن سعة الحق المجرد في المواد 16 و17 من 1833 Godson في اللائحة المقدمة عن البراءات، Patent Bill لتي اقترحت أن تشمل الحماية للمخترع أو مصمم أي نموذج جديد يستعمل في أي شيء مصنع، أو يستعمل في تصنيع أي شيء. وهذا الاقتراح كان يتزوج مع تعريف الاختراع كـ «شيء مصنع حديثاً» دون ذكر جهة استعماله. انظر: The Law and Practice of Patents, and Registration of Designs with the Pleadings and all the Necessary Forms. (London: Benning, 1845), 205.

(59) بينما تبني تعريفات أكثر تجريداً أظهرت بأن الأعمال تعتبر بشكل مماثل، فإن حاجات أعمال معينة قد جرى تلبيتها من خلال وسائل أخرى، مثل طول مدة الحماية وكلفة ودرجة التسجيل.

مثل قانون 1787 لطباعي الكاليكو ولوائح للنماذج والشرائط⁽⁶⁰⁾ أو التصاميم «للدانتيل» نحو فكرة قانون التصميم⁽⁶¹⁾. وهو ميدان عام من القانون الذي يمكن تطبيقه، وعلى الأقل احتمالياً، لجميع أشكال التصاميم، نحو تطوير، بصريح العبارة، قانون رسمي الذي يأخذ بالاعتبار فقط المميزات العامة للموضوع قيد النظر⁽⁶²⁾ في ذلك نرى النقلة نحو الفهم الحديث في تنظيم تصنيفات قانون الملكية الأدبية. بينما في شكله ما قبل الحداثة فقد كان القانون مرتاحاً لترك الشكل الذي اتخذه ليكون جواباً سلبياً للموضوع المعني بالحماية. وأسلوب إدارة على هذا النحو للموضوع المعني، حاد عن مسيرته بشكل متزايد ومضحك⁽⁶³⁾ والاشمئزاز الذي كان تولد في قانون الملكية الأدبية الحديث،

(60) انظر استدعاء Joseph Merry's لحماية البراءات الجديدة والأصيلة للأشرطة (1829) «Ribbons» 84 cj. Merry كذلك رسالتين لمجلس التجارة، راجياً الحماية لاختراع ماكينات الأشرطة المخملية، (قدم في يوليو 16، 1829).

(1829) 35 Minutes of the Board of Trade; Letter No 33, 266; 1829 Select Committee on Patents 89 - 90.

(61) استدعاء قدم سنة 1831 بواسطة تجار الدانتيل لحماية البراءات J. Millward, 1836 Select Committee on Arts and Manufactures 18.

(62) إن الاحتجاجات التي أثارها الترميز codification أنتجت إمكانية الترابط المنطقي، القواعد، وتجعل من الممكن اعتماد قواعد واضحة، مثل قواعد النحو أو القانون.

P. Bordien, Codification (1990), 73.

(63) ولكن إذا سمح لأشكال جديدة من الصوف والحرير الانضمام إلى حلقة الاحتكار هل يمكن التوقف هناك؟ من الواضح أن لا. إذ لا يوجد حجة يمكن إثارتها لصالح العاملين في المواد الأولية للكتان، والقطن والحرير والتي لا يمكن المجادلة بصدها بتأثير مماثل لصالح العاملين في الذهب والفضة والحديد والنحاس، والخشب، والعاج والجلد، والشعر، والشمع، والورق والعجين والفخار. . . وبالاختصار كل مادة ممكن العمل فيها مهما كانت. . . ، فإن التبرير، عندئذ، قياساً، يقودنا إلى ذلك، بأن البراءات الجديدة من كل نوع ودرجة يتوجب أن تكون محمية؛ وهذا هو بالضبط ما تقترح اللائحة الحالية تحقيقه. لأنها تصدر القانون، بأن يكون المخترع والمصمم لكل براءة تطبق على أي مادة مصنعة، أو تستعمل في عملية تصنيع أي شيء سيكون لمقدمها الحق الحصري في استعمال نفس البراءة. . . لاثني عشر شهراً.

The Bill for Amending the Patents Laws (1833) 19, Mechanics' Magazine 302.

نحو الأساليب الإدارية لما قبل الحداثة، قد لوحظ في تعليقات Darras الذي قال: «إنه إذا أصدرنا قانوناً للملكية الفكرية، لا يوجد سبب في عدم إصدارنا قانوناً لكل شكل من الملكية، لذلك أقترح لكم قانوناً لكل من الأشكال التالية: الملكية في القبعات، الملكية في الدراق، الملكية في الدراق المنقوع بالبراندي، الملكية في القبعات الخضر الخاصة بالمستر Anguis»⁽⁶⁴⁾.

إن التعديلات التي جرت في شكل القانون لم تأت فقط حول صدور ما يسمى جدلاً الميدان الأول الحديث لقانون الملكية الأدبية، فهي كذلك وضعت في الميدان سلسلة من الأسئلة والاهتمامات التي ستكون لها أهمية، رغم عدم توقعها، والمتفرعة للطريق الذي سيتطور فيه القانون. في تلك النتائج وفي النحو الذي استجاب إليه القانون سنتقل إلى الباب التالي.

(64) A. Darras, *Du Droit des auteurs et des artistes*, quoted in W. Briggs, *The Law of International Copyright (with special Sections on the colonies and The U.S.A.)*. London: Stevens and Haynes, 1906. 25 n. 1.

رغم أن التشريع صدر في سنة 1839، وبشكل بيّن وسّع نطاق قانون حماية التصاميم، فقد ألغي في مدة قريبة واستعوض عنه بالقانونين الجديدين: Ornamental Design Act 1842⁽¹⁾ وقانون Utility Design Act⁽²⁾، التغيير الرئيسي الذي هدف إليه هذين القانونين الجديدين كان توسيع مفهوم الشيء المحمي بالتسجيل للنماذج الخاصة بالطباعة على الأقمشة المنسوجة شاملة الكاليكو (التي بدورها حصلت على تسعة شهور من الحماية بدلاً من ثلاثة التي كانت منحت لها بقانون 1839 Coppright of Designs Act. وبذلك، أتت بها إلى نفس خط الحماية الممنوح للتصميمات المحاكة بدلاً من طباعتها على الأقمشة المحاكة. والتغيير الآخر الذي أتى به هذان القانونان، والذي كان نقلة مهمة في المقاربة، كان في تقسيم التصميم إلى قسمين منفصلين: إلى تصميم تذيقي وغير تذيقي.

عندما تقدم Poulett Thomson أول مرة لإصلاح قانون التصميم سنة 1837، أمل في أن يوحد القانون وكذلك في نفس الوقت ليوسع نطاق الموضوع المعني بالحماية. وكما شاهدنا سابقاً، فإن خطة Thomson، عوّقت بسبب احتجاجات طباعي الكاليكو. وبعد مدة قصيرة من إصدار تشريعات 1839، على

5&6 - Vict. c. 100 (1842).

(1)

6&7 - Vict. c. 65 (1843).

(2)

أي حال، فإن موقف طباعي الكاليكو في التسجيل تغيرت⁽³⁾. إن هذا التغيير في الموقف يمكن أن يعود إلى واقع أن العلاقات المؤقتة والظرفية التي وجدت بين طباعي الكاليكو ومقلدي أعمالهم قد تغيرت. وبالتحديد، إن فترة الشهور الثلاثة المتاحة لهم وقتئذ، أصبحت غير عملية بسبب الزيادات في سرعة النسخ (النقل). بينما كانت هذه الفترة كافية لحماية النماذج عندما كان الحفر (الزنكوغراف) يصنع بواسطة المواد الكيماوية والطباعة اليدوية، فقد أصبح الأمر مختلفاً جداً، عندما أصبحت كل عملية تسرع بواسطة الماكينات واستعمال الكهرباء المغناطيسية قد أنقص العمل من عدة شهور إلى حدود عدد من الساعات⁽⁴⁾. وقد جادل طباعي الكاليكو أيضاً بأن فترة الحماية قد تضررت بعوامل أخرى مثل استعمال البخار في الملاحه (التي وضعت الأسواق الأجنبية على بعد خطوات من السوق الوطنية في ما يتعلق بالأولوية في التصميم⁽⁵⁾). وإن التغييرات في الممارسات التجارية⁽⁶⁾ ونتيجة هذه التطورات كانت أن المقلدين كان بإمكانهم الوصول إلى النماذج في موسم «الموضة» أسرع مما كان قبلاً. بذلك أضروا بالسبق الذي كان طباعي الكاليكو يتمتعون به سابقاً⁽⁷⁾.

(3) إن طباعي الكاليكو أصبحوا حالياً يرغبون بقبول «حقوق النشر» وفق الشروط نفسها وهي، مع النظام المعدل للتسجيل لنماذجهم: Hamsard Col. 485 ولمناقشة عامة حول هذا الموضوع انظر: Report of Registrar of Designs. on a letter from James Fischer of 12 January 1844

(11 July 1844) Letters to the Board of Trade BT /1/ 421, No 47.

(4) E. Tennet (9 Feb. 1841) 56 Hansard cols. 484 - 5.

(5) حول أهمية جزر الهند الغربية بالنسبة للولايات المتحدة في هذا السياق انظر E.Tennet (5 Feb. 1840) 51 Hansard (col. 1261; E. Potter, 1840 Select Committee on Designs 38 (Q. 486); S. Schwab, ibid 12 (Q. 202).

(6) مثلاً ليتمكن أن يكون القماش حاضراً لموسم (موضة) جديد، كان من الضروري للمصممين إرسال نماذجهم إلى أصحاب المستودعات حتى يتمكن طالبوها عرضها على زبائنهم لتمكينهم من معرفة وربط طلباتهم (E. Tennet 15 Feb 1840) 51 - Hansard Col. 1263. See also T. Turner, On Copyright in Design (1849), 21.

See Potter 1840 Select Committee on Designs 28 (Q. 482).

(7)

إن تغير الرغبة التي مرّ بها طباعي الكاليكو يمكن أن تعود إلى أن الأنظمة الخاصة للتعريف المستعملة لم تكن مؤثرة كما ادعي في البداية⁽⁸⁾. والأكثر أهمية، كان كثيراً من الاعتراضات التي أثارها طباعو الكاليكو ضد نظام التسجيل قد ثبت بأنها غير صحيحة. بالأخص، خوف طباعي الكاليكو بأن دور المعلومات في السجل قد يساعد على السرقة (النقل)، فإن هذا الخوف زال إذ أن سجل سنة 1840 كان يتصرف المسؤول عن التسجيل، قد تغير من نظام مفتوح (إذا كان للجمهور الاطلاع على التصميمات التي جرى تسجيلها) إلى نظام مغلق⁽⁹⁾. والاعتراض الآخر الذي كان لطباعي الكاليكو ضد السجل بأنه كان مكلفاً ومعقداً، قد رفع بالوعود بأن كلفة التسجيل سوف تخفض⁽¹⁰⁾.

إن موضوع إصلاح تشريع 1839 الذي امتد تدريجياً لما بعد نشاط طباعي الكاليكو ليشمل ملوني الورق ومصممي الدنتيل فقد تبنها عضو البرلمان لمدينة بلفاست Emerson Tennent⁽¹¹⁾ وبعد انصياع طباعي الكاليكو والتوصيات الإيجابية لجمعية Select للتصاميم لصالح التوسيع والشمول⁽¹²⁾، قام Emerson Tennent سنة 1841 بتقديم مشروع قانون جديد للبرلمان الذي عرض بموجبه اثني عشر شهراً من الحماية لمصممي أشكال الطباعة سواء للطباعة أو حياكة أي قماش منسوج شريطة أن تكون تصاميمهم مسجلة⁽¹³⁾. رغم التأييد الواسع لهذه

(8) عندما يسجل أي تصميم سواء على الحديد أو الفخار، فإن العلامة المميزة تطبع على كل «صنف» والمشتري يصبح فوراً على دراية بأن الحماية أصبحت بديهية، ولكن هذا كان مستحيلاً في حالة البضائع النسيجية، فكل قطعة بشكل عام تقسّم إلى قطع كثيرة. I. Clay 'The Copyright of Designs, as applicable to Articles of Textiles Manufacturer' (1859) TNAP ss - 246 - 7.

(9) F. Long, 1840 Select Committee on Designs 454 (Q. 7740).

(10) انظر 5 - 34 - 23 (1849) Turner, On Copyright in Design.

(11) عند حلول هذا الوقت. Poulett Thomson منح ما يعادل لقب بارون سيدنهام (Sydenham) وأصبح حاكماً لكندا.

(12) حول E. Tennet (1841) 56 Hansard Cols. 483 - 498. Select Committee

(13) مشروع قانون لشمول مدة نظام ملكية النشر في التصاميم للطباعة على الأقمشة المحاكاة والأوراق التي تعلق (9 Feb. 1841).

الاقتراحات، فقد واجه Tennent صعوبات كثيرة في محاولته إتمام عملية التجريد والتوحيد الذي ابتدئ بها Poulett Thomson: فقد أخفق في الحصول على الموافقة من بين طباعي الكاليكو كما أن مشاريع القوانين كانت عرضة لأساليب التأخير والانتقاد اللاذع في البرلمان⁽¹⁴⁾. فحملة Tennent في سبيل تعديل القانون فشلت في النهاية عندما فقَدَ مقعده بسبب تغيير الحكومة سنة 1841⁽¹⁵⁾. رغم هذه النكسة، فإن مهمة تصحيح القانون قام بها William Gladstone، نائب رئيس مجلس التجارة، خلال إدارة Sir Robert Peel الجديدة⁽¹⁶⁾. وبدعم من الحكومة الجديدة نجح برنامج الإصلاح، وقد توج ذلك، في فسخ تشريع سنة 1839 وبإصدار قانونين جديدين: الأول، قانون Ornamental Designs Act 1842⁽¹⁷⁾ والثاني قانون Utility Designs 1843 Act⁽¹⁸⁾.

من خلال معرفة سبب إصدار القانونين سنة 1839 بدلاً من القانون الذي خطط له بداية، تجاه اعتراضات طباعي الكاليكو ضد التسجيل، فقد اختفت بحلول سنة 1840 وهو أمر مفاجئ بعض الشيء أنه برغم ذلك، فقد صدر قانونان بدلاً من واحد سنتي 1842 و1843 وهذا ما يسبب حيرة أكثر عند معرفة أن الإصلاحيين لم يمنحوا فترة حماية أطول لطباعي الكاليكو وحسب، بل جرى أيضاً توحيد القوانين الخمسة الموجودة في هذا النطاق إلى قانون واحد،

(14) أحكام بالرشوة أثرت فيما بعد ضد Tennent الذي كان تسلم 2000 جنيه دعماً لحملة في إعادة انتخابه. قام تجار منشستر بمكافأة Tennent عن جهوده بثلاثة آلاف أونصة من الفضة. انظر 23 - (T. Turner) On Copyright in Design (1843).

(15) W. Gladstone (2 Aug. 1842) 65 Hansard col. 970U

(16) 97 CJ 576; (3 Aug. 1842) 65 Hansard col. 978.

عن الخلفية لمجلس إدارة التجارة (Board of Trade) في ذاك الوقت. انظر:

L. Brown The Board of Trade and the Tariff Problem, 1840 - 2' (1953 English Historical Review 394).

(17) 5&6 Vict. c. 100 c (1842).

(18) 6&7 Vict. c. 63 (1843).

وذلك وكأنه لحصر قانون الموضوع الذي نحن في صدده إلى دائرة أصغر⁽¹⁹⁾. ومن الغريب أن القانون الذي من المفترض فيه توحيد وجمع القوانين في هذا الميدان، جاء في نفس الوقت يقسّمه إلى فئتين منفصلتين: إلى تصميم تذييقي ornamental وغير تذييقي non - ornamental.

إن التفسير البسيط عن سبب صدور قانونين يمكن متابعته في التغيير الذي طرأ على شكل القانون وإلى القلق في الفقه القانوني الذي انعكس في تشريع 1839. وأكثر تحديداً، إن التفسير البسيط لشكل القانون Ornamental 1842 Design Act إنما يعود إلى كونه مقصوداً به تصحيح ما كان فهم خطأ في القانون الأسبق. إذ أن مسؤول التسجيل صرح وقتئذٍ، بأن قانون 1842 كان واسطة لجعل القانون، «في ما يتعلق بـ Ornamental Design كاملاً بقدر الإمكان»⁽²⁰⁾ و«أن عدم الكمال» أو «المشكل» الذي هدف قانون 1842 علاجه، كان أن الموضوع المعني أصبح في قانون 1839 Designs Registration مريبكاً لدى الرأي العام، ومتدخلًا في الموضوع المعني بشهادات البراءات⁽²¹⁾. نتيجة ذلك كان التسجيل غير المحدود لكل وصف تقريباً للموضوع بحجة حماية بعض شكل وبناء، أو نوعاً من التأثيرات أو التذويق، أو المصبوبات التذويقية أو النماذج⁽²²⁾. وكان أن

(19) 46. Hansard Col. 57 (8 March 1841). R. Sheil لاختصار جميع التشريعات حول هذا الموضوع إلى مشروع قانوني واحد.

(20) Report of Registrar of Designs to the Board of Trade Respecting the Origin, Nature and Ten-
dency of the Design Copyright Act (3 Nov. 1841) Letters To the Board of Trade BT /1/ 379, 21.

انظر بصفة أعم: T. Webster.

On the Subject Matter, title and Specification of letters

of Patent for Invention and Copyright of Designs for Articles of Manufacture (London
Elsworth, 1848).

(21) T. Webster, The Subject Matter of Letters Patent (1851), 81 W. Hind march, A Treatise
of the Law Relating to Patent Privileges (London: Stevens, 1846) 25; W. Carpmael, Regis-
tration of Designs (1842) 17 Repertory of Patent Inventions 39 - 40.

(22) T. Webster, The Subject Matter of letters Patent, (1851) 81.

انظر كذلك، Webster, On Property in Designs (1853) The London Journal of Arts and

كتب المسؤول عن التسجيل رسالة إلى مجلس إدارة التجارة سنة 1841 قال فيها: «من الآثار المباشرة لقانون Design Registration 1839 كان واحداً، كما أفهم، لم يفكر فيه أصلاً. بالإضافة لذلك فإن التصميمات التذوقية للأشياء العادية للصناعة، مثل المدافئ والسجاد... إلخ. فكثيراً من التصميمات سجلت حيث إن أصولها لم تتماشى في الجزء التذوقي، ولكن في اختراع شكل جديد أو ترتيب لقطع، لفائدتها أكثر من جمالها، كان الغرض المرغوب الوصول إليه، وكذلك كان المؤلفون يعتقدون أن مبدأ الاختراع على الأغلب أنه سيكون محمياً عن طريق حقوق النشر الموفرة للشكل الخارجي، وقد سجلت هذا الشكل باعتباره ورد من خلال التصنيف الثالث من النماذج، الذي ورد ذكره في القانون. وبذلك فإن تصميمات متنوعة تتألف من ماكينات أو غيرها من الآليات التي تظهر في السجل، وهي بعيدة كل البعد عن الأشكال (النماذج) التذوقية، تشكل تقريباً الثلث من كامل العدد، وتزداد حجماً بمعدل يومي⁽²³⁾.

Sciences تمت مراجعته من قبل وكيل التسجيل، William Newton، فقد علق بقوله إن قانون التسجيل، يبدو أن فهمه قليل لحد أننا نشعر نحن أنفسنا بأننا مضطرون إلزاماً، أن نتنبه إلى الطريقة التي تدار بها صلاحياته. والطريقة المضحكة التي كان الجمهور في حالات عدة، فسر خطأ غاياتها وأحكامها.

The London Journal of Arts and Sciences 16. Copyright of Designs (1840). وقد أكمل إننا نفاجاً بالكثير من الطلبات التي قدمت لتسجيل مواضع لم يفتن لها القانون وينص عليها لحماية حقوق النشر للتصاميم، ونستغرب أكثر أن نجد أولئك الأشخاص الذين أثارتهم تلك الصلاحيات التحكيمية في قبول أو رفض المواضيع المقدمة للتسجيل، التي يجب أن تملأ صفحات سجلاتهم برسومات المحركات التجارية، وأجهزة الأورغن الأسطوانية، ماكينات الوزن، وأنواع أخرى من أجناس أخرى من الأجهزة الميكانيكية والفلسفية، خلافاً لأي قصد أو أحكام من القانون، وإلى الاستياء الظاهر لرجال الأعمال، والوجه الخاطيء للفرقاء الذين أغروا بتسجيل مخترعاتهم، ودفع أموالهم لاحتكار مفترض، والذي سيجدونه موجوداً فقط على القمر. (ibid, 96 - 7).

ومختصراً، كان يسجل الشكل الخطأ للموضوع المعني، وفق أحكام القانون الخطأ⁽²⁴⁾.

رغم أن المشكل ذاته، الذي قصد قانون 1842 Ornamental Designs معالجته نشأ جزئياً كنتيجة لتنام في الموضوع المعني، الذي كان محمياً، والسبب الرئيسي لذلك، يمكن أن يعود إلى تغيير في شكل القانون الذي طبق 1839. وبتعبير أكثر دقة، كان الانتقال من التحديد إلى العام، نحو حماية الشكل أو (النمذجة) لجميع الأشياء المصنعة، التي نشأ عنها حالة حيث كان ممكناً للمصنوعات حمايتها تحت أكثر من نظام واحد، سيما، الطريقة التجريدية التي كان يعرّف فيها الشيء المعني في قانون 1839 Design Registration Act مما أتاح إمكانية التداخل بين التصميمات والتدويقية والأشكال. وبدوره فقد أدى ذلك إلى إيجاد النقص الذي عمل قانون 1842 على علاجه⁽²⁵⁾. زادت هذه المشاكل بسبب أن صلاحيات المسؤول عن التسجيل كانت محدودة في رفض تسجيل الطلبات والتي كان يعتبرها مواضيع غير مناسبة⁽²⁶⁾.

(24) بينما في حالات عديدة (كما في تصاميم الأقمشة أو البراءات في الاختراعات الكيميائية، لم يوجد ثمة تداخل بين البراءات والتصميم، وقد نشأت مسألة التداخل بشكل جدي في الحالات ضمنا عندما اهتم الطرفان في الأشياء المصنعة، وقد لخص Hindmarch هذه المشاكل بقوله بأن كلمة تمثل (في معناها الحقيقي) شيء ما اخترع، اكتشف، أو وجد، أداة أو آلية ما، ولذلك تتضمن عدة أشياء. مثل التصميم، النماذج، والموديلات، والرسومات إلخ. ومن الواضح أنها ليست اختراعات حسب المعنى المقصود في قانون التسجيل (Patent Law).

W. Hindmarch, A Treatise on the Law Relating to Patent Privileges (London: Stevens, 1846), 78.

(25) بينما كان التعريف التجريدي المستعمل سنة 1839، كان Designs Registration Act يتيح المجال لظهور التداخل المحتمل بين حقوق التصميم والنحت، والشيء الوحيد ذي الأهمية العملية نشأ من واقع التعريف الواسع للموضوع المعني، المستعمل في قانون 1839 وفر للمخترعين فرصة تسجيل إبداعاتهم «كتصاميم».

(26) في بعض الأقوال، إنه حتى في غياب الصلاحيات الصريحة، كانت طلبات التسجيل ترفض تحت أحكام قانون 1839 Registration Design Act Report of Registrar of Designs (1841) 22

بينما كانت إمكانية التسجيل الخاطيء للمخترعات نتاجاً للتجريد المتضمن في قانون 1839 Design Registration فإن الرغبة تميل أكثر للحالة غير المرضية لنظام البراءات. وبالتحديد، بالإحباط وعدم الثقة التي أوجدها عدم الثبات ولكن تطبيق القواعد القانونية والإجراءات الغامضة والمكلفة التي كانت تتم فيها تسجيل البراءات، قد عملت كحافز للمخترعين لمحاولة كسب الحماية من خلال طرق أخرى. مع الأخذ بعين الاعتبار أن التصاميم وفرت بديلاً رخيصاً، واختصاراً للمصاريف، وبعداً عن عدم الثقة، وعدم الأمان مما تمنحه حماية البراءات، فليس من المفاجئ أن يكون الخيار الأكثر وضوحاً، هو الحماية التي منحها قانون 1839 Designs registration Act⁽²⁷⁾. فقد اعتبر تسجيل البراءات سبباً للصعوبات لعدد من الأسباب، وكان سبباً واحداً في عدم الرضا يعود إلى أن عملية إدارة تسجيل البراءات كانت معقدة، مكلفة، وغير موثوق بها⁽²⁸⁾. بالإضافة إلى أنها كانت غامضة في ما يمكن إصدار براءة تسجيل له⁽²⁹⁾. ولما كان كثير من براءات التسجيل غامضة قصداً وعمامة فيما تطالب به⁽³⁰⁾. كان من

(27) يحصل على تسجيل التصميم بواسطة استدعاء بسيط، والتي تمثل وجهاً عظيماً لهذا الأسلوب... بينما تسجيل البراءة... يوجب أن يصمد أمام دعوى قضائية قبل أن تثبت صلاحيتها بالتمام؛ 5 - 204, S. Billing and A Prince, The Law and Practice of Patent (1845). إن المصاريف قبل الحصول على البراءات، والصعوبة المتزايدة بموجب نصوص القانون المتبنى، قدمت للمخترع عدة تحسينات مفيدة في الصناعة عن طريق التمتع بشكل حصري، الفترة التي تتناسب وتعويضه عن متاعبه، وثمرات عبقريته، حتى إنها كانت مواضيع ذات أهمية كبرى (ولها شخصية مميزة) للأشخاص الذين بإمكانهم تقديم طلب لمنحهم كُتُب البراءات.

(28) لوصف الإجراءات المعقدة لمنح البراءة انظر: F. Abott 1829. Select Committee on Patents : 9 - 48.

(29) الصعوبة الكبرى هي في عدم التأكد من رأي القضاة عما هو موضوع «البراءة» وبالواقع، ما معنى كلمة المصنوع... فهم يعومون في بحر عن الموضوع B. Rotch. Select Committee on Patents 128 - 7.

(30) زادت حدة التخبط بسبب ممارسة أصحاب طلبات البراءة لإخفائهم ما أمكن من اختراعهم بقدر ما يمكن للإقلال من فرص نسخ إبداعاتهم، آخذين بالاعتبار هذا الوضع، =

الصعب جداً التأكد من تسجيل براءات سابقة للموضوع ذاته، لأن البراءات كانت كثيراً ما توضع جانباً، أو تشطب بسبب أخطاء طفيفة (مثل أخطاء نحوية)⁽³¹⁾ وغالباً ما كان أصحاب البراءات عرضة للإزعاج والمقاضاة غير المحقة⁽³²⁾، ولم يكن أصحاب البراءات واثقين من أن تسجيل براءة كان سارياً حتى يمكن تحديها أمام القضاء. (يضيف من كلف على الكلفة المرتفعة)⁽³³⁾.
فإن الحيرة المحيطة بنظام تسجيل البراءات، تضاعفت بالواقع أنه قليلاً ما جرى السعي للإقلال من عدم الثقة المنتشرة والمحيطة بطبيعة ونطاق قانون البراءات المعروف بقانون 1829 Select Committee on Patents⁽³⁴⁾.

إن عدم وضوح طبيعة قانون حماية البراءات لم يؤدِّ فقط إلى طلبات الإصلاح (ومن ثم إلغاء نظام التسجيل) بل كذلك سببت الارتباك بصدد طبيعة

- = لم يكن مفاجئاً قراءة أنها إحدى أصعب المشاكل التجريدية التي أعرفها، لتحضير صك ملكية لبراءة «اختراع». J. Farey, 1829 Select Committee on Patents 19.
- (31) في 149 Stark 2 (1817) RV Metcalf، ورد أن البراءة التي منحت لفرشاة شعر تتدرج في الطول، اعتبرت غير سارية بسبب أن مواصفاتها تطلبت أن تكون الشعيرات بأطوال متفاوتة. وقد لاحظ اللورد Ellenborough أن كلمة تتدرج عنت بأن تتجمع الشعيرات في نقطة وبذلك فإن الصعوبة التي تنشأ بسبب القواعد اللغوية لا يمكن إزالتها. 1829. Select Committee on Patents Appendix B, 203. 5.
- انظر كذلك، Bainbridge v. Wigley (1810) 171 ER 636.
- عندما لم يسمح اللورد Ellenborough، لبراءة عن مزمار يحمل نوتة جديدة، بسبب أنها كانت بنغم واحد. انظر أيضاً 447. Unrensonableness of Judge - made Law' (1835) 447.
- (32) انظر: E. G. Sputator, The Unanswerd charges of Pirary Against Un. S. Hutchinson - The State of English Patent Law. (1839 - 50) 32 Mechanic's Magazine 390, 392.
- (33) لا يمكن اعتبار حق «البراءة» ملكية قابلة للحوالة، حتى تتاح تفحص صلاحيتها أمام القضاء، بكلفة ألف باوند أو أكثر. Review of Charles Babbage, Reflution on the decline of Science à England and on Some of its causes (1830) 43, Quaterly review, 334.
- وقد عنى ذلك أن ملكية البراءة أصبحت بهذا القدر غير مؤكدة وغير محمية، مما ردع عدة أشخاص من طلب الحصول على البراءة لاختراعاتهم: 316. (16 Juine 1820) CJ
- (34) نادرة جداً، ومتضاربة وغير مؤكدة كانت قرارات (البراءة) حتى قيل سنة 1835، بأنه لا يوجد قانون لبراءات الاختراع. Mr. Tooke (13 Aug. 1835) 30 Haward Col. 466.

العلاقة بين نظام تسجيل البراءات (إذا أمكن تسميتها كذلك في تلك الحقبة) ونظام التصاميم الذي بدأ في الظهور. والأكثر أهمية، على أي حال، الصعوبة، والتأخير والمخاطر المقترنة بعملية التسجيل عملت كدافع للمبدعين للاختراعات العملية لتسجيلها كتصاميم. بمعنى آخر، شجعت المبدعين بشكل فعال، لتسجيل اختراع ما في فئة لا تعود فعلياً له، مثل أن يسجل شيء ما للحصول على شهادة براءة له⁽³⁵⁾.

فإن المحاولة لحصر الاختراعات ضمن قانون 1839 Designs Registration Act، والذي أصبح ممكناً استعماله بسبب اللغة الفضفاضة التي استعملت فيه، والمرغوب فيها بسبب الحالة الضعيفة لحماية البراءات، فقد روجت عن طريق الطموحات المهنية لوكلاء تسجيل البراءات. بينما بعض وكلاء التسجيل اعتبروا أن صدور سجل التصاميم، الذي وفر بديلاً مباشراً ورخيصاً نسبياً عن التسجيل المكلف والذي يحتاج كثيراً من المكاتبات، واعتبر تهديداً⁽³⁶⁾. بينما آخرون اعتبروه كسانحة لتوسعة أعمالهم وعملوا وفق ذلك⁽³⁷⁾.

بينما كان قانون 1839 Designs Registration Act خطوة إلى الأمام نحو التجريد والتوحيد وللطبيعة المعقدة لنظام تسجيل البراءات، ذهب بعض الشيء إلى تفسير السبب في تسجيل المخترعات وفق أحكام تشريع التصاميم، لكنه لم يبين لماذا كان بالضرورة يعتبر كنظام غير مناسب. ولماذا جادل الكثيرون بأن المخترعات لا تمت بصلة حقيقة ولا تقع ضمن نطاق سجل التصاميم. سنعود

T. Turner, On Copyright in Design (1849), 35.

(35)

(36) أكثر وكلاء (البراءات) وقفوا ضد، أما كامل النظام، أو جزء كبير من تطبيقاته.

(37) بعد فترة قصيرة من إصدار قانون (Design Registration Act) ابتداء وكلاء البراءات يعلنون بأنهم

سيكونون سعداء، مقابل تسديد رسم بسيط، للقيام بالتسجيل للتصاميم لأي من قرائنا أو مراسلينا. J. Robertson (1839) (1840) 32 Mechanic Magazine 221. ومرجع آخر لأعمال Robertson في هذا الميدان هو أن مكتبه قد اشترك في أولى الدعاوى وفق قانون 1843.

Robertson, Law Report of Registration (1845) Repertory of Patent Inventions 262 - 4.

إلى هذا السؤال في تفصيل أكثر فيما بعد، ولكن يجدر إعطاء جواب مختصر هنا⁽³⁸⁾.

ضمناً، خلال الجدل بأن الموضوع المعني غير المناسب كان يسجل وفق أحكام 1839 Designs Registration Act كان فكرة لما بالفعل يعود ضمن نطاق قانون التصميم Design Law (وغيرها من حقوق الملكية الأدبية). وبشكل أخص، فإن الأفكار حول عدم مناسبة بعض التسجيلات كانت افتراضاً يقوم على فكرة واضحة عن المواضيع التي تقع ضمن نطاق قانون التصميم، وتلك التي تخص قانون البراءات. وأكثر دقة، فهي تستند إلى فكرة بأن تسجيل التصميم يتوجب أن يقتصر على الأشكال، والنماذج المقصود منها التجميل، مع أشكال تم بناؤها لتحقيق غاية مفيدة والتي هي الموضوع المناسب للبراءات⁽³⁹⁾.

وتفسير آخر للتمييز الذي جرى بين أشياء جمالية وأخرى نافعة يمكن متابعته من خلال الطريقة التي جرى خلالها إيداع الشيء المعني لدى السجل، وكيفية تنظيمها⁽⁴⁰⁾. وبالتالي، فإن الترتيبات الإدارية لدى السجل تشكلت وفق الطرق التي من خلالها كان يوصف (بالضرورة) الشيء المعني. يبدو أن المسؤول عن التسجيل اتخذ موقفاً بأن الطرق التي من خلالها يتوجب تقديم

(38) فيما بعد اعتبر المعلقون التسجيلات وفق أحكام قانون 1839 Designs Registration Act خاطئاً خلافاً لمقاصد القانون، فإن أولئك الذين أصدروا قانون 1839، لم يكن لديهم قصد واضح في حصر موضوعه في التصميمات التذوقية. بالواقع، Poulett Thomson جادل بأن قصد النظام كان منح الحماية لأولئك المخترعين الذي أرادوا فقط أن تكون مخترعاتهم محمية لمدة قصيرة جداً والذين لا تسمح ظروفهم بدفع مصاريف الحصول على البراءات من خلال الطريق العادية: (21 February 1839) 45 Hansard Col.

(39) كان ذلك يعتمد على الاعتقاد بالدور المناسب للتصميم، وليس الغموض الذي استعمل فيه التصميم. مثلاً، لم يكن القصد أن يستثنى الشكل التذوقي للمدفأة، رغم أن المدفأة كانت تعتبر بوضوح كغرض مفيد.

(40) T. Webster, The Subject Matter of letters Patent (1851) 83.

المخترعات وتصنيفها، يتطلب أساليب مختلفة من المكاتبات⁽⁴¹⁾.

كما نلاحظ من المقاربة المتبناة حول مسألة التداخل بين التصنيفات التي تظهر، استعمال مجموعة افتراضات ما زالت تلعب دوراً هاماً في صياغة قانون الملكية الأدبية لأيامنا الحاضرة. بينما كان ثمة طرق عدة يمكن من خلالها مقارنة مسألة التداخل بين التصنيفات، تُمثل بمثال شهير، في المقاربات المختلفة المتخذة في تسجيل براءات التصميمات الفنية في فرنسا والمملكة المتحدة، فقد افترض بأن التداخل كان مسألة يتوجب تجنبها. بالرغم من وجود بعض المؤشرات على أن ذلك حدث بسبب الاعتقاد أن نقاء السجل مرغوب فيه وهو النتيجة المتوخاة⁽⁴²⁾. كان ثمة من النتائج المتضاربة التي قيل إنها تنتج من التسجيل لمواضيع «غير مناسبة» التي جعلت منها مسألة كان يتوجب تجنبها. إحدى المسائل الرئيسة كانت، بما أن التسجيل يرقى إلى مستوى النشر، فإن تسجيل موضوع غير صحيح وفق أحكام قانون 1839 Designs Registration Act. منعت إمكانية الحماية عن طريق شهادات البراءة. ونتيجة لذلك فقد ذهبت كلفة التسجيل سداً والحماية المرغوبة لم تحصل، وبذلك يزداد احتمال التقاضي المكلف. والنتيجة الأكثر إقلاقاً، على أية حالة، كانت الخشية بأن التسجيل الخاطيء قد يعرض مكتب التصاميم ونظام التسجيل على وجه العموم لسوء السمعة. وكما شكّا مسؤول التسجيل، فإن تسجيل موضوع خاطيء، لا بد أن يؤدي في النهاية إلى التقاضي بين مخترعي التطويرات المماثلة والتي جرى تسجيلها بنجاح، وفي حال أن عدم جدوى عرضها أمام القضاء فإن الأثر الناتج

(41) كان يقال (Report of Registrar of Designs), (1841), 23 بأن تلك الخاصة بالرسومات الفنية التي كانت مماثلة إلى تلك المستعملة في مواصفات البراءة كانت مناسبة أكثر عندما يقصد من الشكل تحقيق بعض الوظائف أو الغايات. فضلاً عن ذلك، بينما كان الجدل يدور بأن لا بد من نص تفسيري ليبين الغاية التي كان يقصد ببعض الأدوات تحقيقها، فإن تفسير نصي للتصاميم التذوقية بالمقابل، اعتبرت بأنها زائدة لا لزوم لها.

(42) كان ذلك صحيحاً مع المسؤول عن التسجيل الذي رأى أن قيامه بدوره، يقتضي مراقبة وتنظيم التسجيل. . (Report of Resgistrar of Designs. (1841, 23 - 6).

عن ذلك لا بدّ أن يسيء إلى المكتب ويجعل «الجمهور» يشكك في حقيقة وصحة تسجيل البراءات، الموقّرة في موضوع التصميم التذويقية Ornamental Designs⁽⁴³⁾.

تنظيم حدود قانون الملكية الأدبية

في قانون الملكية الأدبية لما قبل الحداثة، جاءت مهمة إدارة التصنيفات القانونية، في الواقع، تلقائياً من طبيعة التشريعات الصناعية المحددة، وازداحة الحدود الضرورية. ومع تغيير شكل القانون الذي حدث سنة 1839 على أي حال، لم يعد ممكناً للقانون الاعتماد السلبي على نوعيات العمل كطريقة للتمييز بين أشكال الحماية. بدلاً من ذلك، فقد وجد القانون أنه من الضروري تطوير الأساليب التي تمكنه من تنظيم وإدارة الموضوع المعني الذي يحميه. وبكلام أكثر دقة، فإن عملية التجريد والتوحيد التي جرت سنة 1839 عنت أنه على القانون أن يرسم خطوطاً، تضع حدود التصنيفات، ويؤكد أن الشيء المعني قد احتواه القانون بينما استثنى غيره⁽⁴⁴⁾.

بينما كان ثمة عدد من الطرق التي من خلالها يمكن تحقيق مهمة تنظيم التصنيفات القانونية (مثلاً عن طريق الإشارة إلى طبيعة الشيء المادية أو للقيمة التجارية للأشياء المعنوية) فالطريقة التي اختارها القانون مبدئياً في تنظيم الشيء المعني كان عن طريق تعريف، إفرادياً بقدر الإمكان، المواضيع التي يتوجب

(43) Ibid 23، عند رفض طلب تسجيل قارورة فخارية، والجديد فيها أنها كانت من الحجر، علق المسؤول عن التسجيل، اعتقد أن اللوردات سيرون، أنه إذا لم توضع بعض القواعد ضد قبول تلك التصميم والتي هي بشكل بين تخلو من قصد القانون، ثمة خلط كثير ودعاوى كثيرة ستنشأ Letter from the Registrar to the Board of Trade re a complaint by Mr. Retties (Jan. 1844) Letters to the Board of Trade BT /1/ 421, T 16 No 1.

(44) التقنين يعني إزالة أثر الغموض وعدم الوضوح، فالحدود التي رسمت بشكل سيئ والتقسيمات التقريبية فقط، عن طريق تقديم فئات جديدة والقيام باختصارات، ووضع حدود صارمة حتى إذا عني ذلك إزالة أشخاص الذين هم ليسوا سمكاً ولا طيوراً.

حمايتها⁽⁴⁵⁾. واستناداً إلى التطورات التي كانت تجري في العمل القانوني بشكل عام، فالمهمة التي تصدّى لها القانون كانت تعريف ما كان يعتبره الخط الفاصل العام، أو المميزات التعريفية لكل من التصنيفات موضع السؤال⁽⁴⁶⁾. لإتمام ذلك كان من الضروري التعريف في تفاصيل أكثر ما هو في كل نطاق موضوع تساؤل الحماية. مسلحاً بهذه المعلومات، كان من الممكن، وهكذا كان سياق الجدل، تقرير ما إذا كان طلب ما قد تمت حمايته بشكل مناسب سواء كنتنظيم أو براءة. وفي الموضوع الذي بين أيدينا، كان هذا يعني أنه من الضروري لتقرير الطبيعة المحددة للمصلحة في الملكية المحمية في قانون التصميم من جهة، وقانون البراءات من جهة أخرى.

واستناداً إلى التطور الفقهي، الذي رأى أن البراءات المحمية هي تلك الأشياء مثل الفعل الميكانيكي، أو المبدأ أو الملاءمة أو الطلب بالإضافة إلى الاستعمال، أو الغاية، أو النتيجة لأشياء معينة، فقد اتفق على أن التعريف النمطي لحماية البراءات كان التحقق من فائدة الاختراعات⁽⁴⁷⁾، بينما كان قانون البراءات يحمي استعمال الأدوات المصنعة، فقد كان الجدل يدور حول أن قانون التصميم Design Law يهتم أولاً بنموذجها، وشكلها وطريقة تركيبها⁽⁴⁸⁾.

Webster, The Subject Matter of Letters Patent (1851), 81.

(45)

(46) إلى حد ما، من الممكن بأن يكون التغيير في شكل القانون لم يسبب فقط التداخل المحتمل بين التصميم والبراءات. ولكن من الممكن أن يكون قد تضمن طرماً لإزالة هذه المشاكل. ويعود ذلك إلى أنه للانتقال من موضوع محدد قانوناً محدد إلى نظام أكثر تجريباً ومفتوح، كان من الضروري تعريف الخط المميز الذي يصل العناصر المختلفة ببعضها البعض. هذا التصميم بحاجة إلى بعض وجوه التنظيم أو إلى مبدأ بواسطته يمكن إعطاء الترابط المنطقي.

انظر A. Simpson.

The Rise and Fall of the Legal Treaties Principles and the Forms of Legal Literature's in legal Theory and Legal History: Essays on the Common Law (London: The Hambildon Press, 1897), 307.

Designs Office, Somerset House. Quoted in J. Davies, A pamphlet on Patents (London: Weale, Simpkin and Co., 1850), 15.

(47)

(48) لغة المصممين التي كانت موضوع الحق. مطروحة في الشكل الخارجي، للشيء نفسه، T.

Turner, On Copyright in Design (1849), V.

وبالاختصار، فإن خاصية تعريف البراءات كانت الاهتمام المشترك بفائدتها، بينما المبدأ المنظم للملكية في التصميم كان الاهتمام بالشكل الذي تتخذه تلك الأشياء⁽⁴⁹⁾.

لقد جرى تبني هذا المنطق في قانون التصاميم التذويقية سنة 1842 Ornamental Designs Act كطريقة لتمييز البراءات عن التصاميم. فقد أتت ذلك بإحلال التعريف الموسع المتضمن في الجزء الثاني والثالث من قانون Designs Registration Act 1839 بإحكام أكثر تقييداً، التي نصت بأن حق الملكية الذي يمنح للتصاميم، يطبق على تذويق أي شيء مصنّع أو... عنصر منه⁽⁵⁰⁾. فقد أملوا أنهم بذلك تمكنوا من تمييز الموضوع المعني للتصاميم عنه من البراءات⁽⁵¹⁾ باعتبار أن البراءات حمت المبدأ أو المنفعة للأشياء المصنّعة، فالشكل التذويقي كان بالضرورة غير ذي موضوع.

إن حماية التصميم كانت محصورة في مجموعة من الخطوط المشكّلة نموذجاً، أو شكل أو ترتيب بواسطة يمكن هذا التصميم من أن يطبق لدى المصنّع.

T. Webster, The Subject Matter of Letters Patent (1851), vi.

(49) لتسجيل أي تصميم جديد لمصباح الطاولة جميع ما يمكن الحصول عليه من جراء هذا التسجيل سيكون بعض صفات الشكل في الفتيل أو وعاء زيت، أو في الغطاء الزجاجي، ولا يمكن أن يسجل مثلاً، طريقة تزويد الفتيل بالزيت أو أي أسلوب جديد في رفع الفتيل، أو أي آلة لتزويد الهواء تعزيراً للاحتراق، تلك الأمور لا يمكنها أن تكون الموضوع المعني للتسجيل. بينما - البراءة - بالعكس بالنادر أن يقال عنها بأنها تعتمد على الشكل: W. Carpmoal, Registration of Designs' (1842) 17 Repertory of Patent Inventions 40.

ثمة فرق هام آخر بين التصاميم والبراءات، في ما يتعلق بالطريقة التي من خلالها تتميز المصلحة في الملكية، كانت، أنه بينما في البراءات يميز بين الشكل المجسم الذي يتضمن الشيء المعنوي والشيء المعنوي ذاته، أما في ملكية التصاميم فإن الملكية المعنوية ومظهرها المجسم لا يمكن فصلهما. وكما قال أحد المعلقين، يميز التصميم، كملكية في الشكل بعيداً من الوجود المادي أو الأداة التي جرى عرضها من خلاله. T. Turner, On Copyright in Design. (1843).

(50) في موضوع مقاصد قانون 1842، ليعرّف الموضوع المعني بوضوح أكثر انظر: T. Webster, The Subject Matter of Letters Patent. (1851) 80 - 1.

(51) من الهام على المصنّع أن يتفهم جيداً، أن الحماية المتوفرة في هذا القانون هي =

إخفاق قانون التصاميم التذويقية لسنة 1842

رغم أن قانون 1842 قد صيغ لتأكيد أن سجل التصميمات كان محدداً للتصاميم التذويقية فقد أصبح من الواضح من جراء التسجيلات المستمرة لاستعمالات التصاميم في الشهور التالية لإصدار قانون 1842 أنه لم يكن بمستوى المهمة التي أوكلت إليه. إن إخفاق قانون 1842 بالتحديد كان بالرغم من توفيره تعريفاً أكثر تفصيلاً للشيء المعني بالحماية، فإن اللغة المستعملة ما زالت غير واضحة. وبعد فهم ما حدث، كان من السهل علينا الكلام عن قانون التصاميم التذويقية لسنة 1842، كقانون التصاميم التذويقية، ولكن من السهل كذلك بشكل مماثل، معرفة كيف جرى تأويله ليتضمن التصاميم غير التذويقية⁽⁵²⁾، مع الأخذ بعين الاعتبار، أنه بالتفكير بهذه المسائل، فقد كان القانون في عملية صياغة ما يسمى جديلاً أول درجة في تطور قانون الملكية الأدبية، فإن هذا الارتباك يمكن فهمه أكثر.

بينما عدم الثقة المحيطة باللغة المستعملة حديثاً في قانون 1842 توضح جزئياً إخفاقه، فمن الأهمية المماثلة كان واقعة أن القانون أثر قليلاً في منع المخترعين من محاولة تسجيل إبداعاتهم كتصميم. ولتحويل (عكس) الميل الجزئي للمخترعين من استغلال القانون كواسطة للحصول على تسجيل براءة، بواسطة التسجيل، سواء للأدوات الجديدة والآليات أو للتحسينات في القديم منها. وبالاختصار، إن المشكل الحقيقي في قانون 1842 كان أنه أخفق في إضعاف المحاولات المتتابة من قبل مكتشفي الاستعمالات لحشر أنفسهم مع

= للشكل والتركييب لشيء تزييني، يستعمل لأي أداة مصنعة، وأن الحماية التي وفرها هذا القانون لا علاقة بأية شكل للأدوات الميكانيكية، ولا إلى الماكينات، ولا إلى عمليات التصنيع. W. Carpmael, Registration of Designs in Order to Secure Copyright (3rd edn) (London: MacIntosh, 1846), 2.

(52) ليس واضحاً من لغة القانون أنه قصد تقييد قابلية التصاميم للتسجيل. باعتبار عدم الوضوح هذا ليس من المفاجئ؛ أنه لم ينجح في قصده في تنقيح القانون.

إخوتهم الأكثر حظاً مخترعي المذوّقات. فالبراءات، بحد ذاتها، في عدد من الحالات خارج الموضوع تماماً. . . فالمسؤول عن التسجيل رفض تسجيل بعض التصميمات وأصدر إنذارات للمخترعين، ولكن الشر استمر⁽⁵³⁾. وقد تراكم شر التسجيلات الخاطئة بواقع أن قانون 1842 فشل في تفويض مسؤول التسجيل بأي صلاحيات صراحة، في رفض تسجيل التصميم غير التذوقية⁽⁵⁴⁾.

عندما صدر قانون 1842 لم يكن بوسعها أن يؤدي ما طلب منه، وأن استمرارية تسجيل الماكينات، وقطعها والمواد الأخرى المستعملة كتصاميم تذوقية يتوجب تجنبها، وأن تعديل نظام البراءات لم يكن خياراً ممكناً، فقد أتت النداءات إلى تعديل قانون التصميم. إن هذه النداءات للإصلاح تعززت بالوافق المتنامي من حيث أي من الأشياء المعنية تعود «أصلاً» إلى قانون البراءات ونتيجة لذلك، ما هو الذي لا يعود إلى القانون المذكور⁽⁵⁵⁾. واستناداً إلى فكرة أن قانون البراءات يجب أن يخصص لاختراعات أكثر أهمية، مثل منظار الكولايديوسكوب⁽⁵⁶⁾، فالمطافئ وركابات سرج الحصان والقناديل، وفتاحات سدادات القوارير وسواها من الأدوات خاصة بالاستعمال المنزلي، والتي قيل عنها إنها لا تمثل قيمة مادية للجمهور⁽⁵⁷⁾، كانت لا تستحق الحماية

(54) عندما رفض مسؤول التسجيل أن يسجل عدداً من المواد «باعتبار أنها لم تكن بالتمام والكفاية التذوقية» فقد قدمت شكاوى لمجلس التجارة بمطالب يتحججون فيها بالاستناد إلى قانون 1842 باعتباره لم يفوض مسؤول التسجيل ليحكم على مدى مناسبة تصميم ما طُلب تسجيله، بأن مسؤول التسجيل كان يتصرف دون صلاحية. Billing and A. Prince, *The Law and Practice of Patents* (1845), 206.

(55) إن الحجج التي غالباً ما استعملت ضد تخفيض كلفة عملية تسجيل البراءات كانت، أن تلك أشياء تعني لا تمثل أي قيمة وغير مستحقة التسجيل، ستمنح البراءة.

(56) أبرز (Sir David Brewster) براءة لمنظار الكولايديوسكوب سنة 1817 وكما يبدو أن البراءة رفضت بسبب عدم وجود جديد في المنظار. وبما أن الاختراع كان قد عرض قبل أن يتم وضع ختم على شهادة البراءة. J. Robertson, 1836 Select Committee on Arts and Manificaturis 131.

(57) قال Farey، بأن عدداً من الاختراعات، مثل منظار الكولايديوسكوب =

التي توفرها البراءات (والتي كانت عندئذٍ مؤهلة لها). لذا كان يجب مواجهة هذه الاهتمامات⁽⁵⁸⁾. بصدور قانون Utility Design Act 1843. فقد وفر هذا القانون الحماية لأي تصميم جديد أو أصيل لأي أداة مصنّعة ولها علاقة لنوع من الاستعمال طالما أن التصميم سيكون بالشكل أو التركيب المناسب لهذه الأداة. وبموجب القانون هذا، فقد منح مالكو التصميم الحق الوحيد لاستعمال هذا التصميم لأي أداة أو صنع أو بيع أي أداة صنعت وفق هذا التصميم، ولمدة ثلاث سنوات من تاريخ التسجيل.

بينما ركّز قانون Ornamental Designs Act 1842 على الظروف التي سمحت بظهور فرصة الحماية الخاطئة (بما يعني، اللغة الفضفاضة المستعملة في مواضيع قانون Designs Registration Act 1839 فإن قانون 1843 المسمّى Utility Designs Act، حاول إزالة أي رغبة قد تكون لدى المخترعين للحصول على الحماية وفق القانون، وقد تم تحقيق ذلك عن طريق توفير شكل بديل من الحماية للمخترعين، «بديلاً» كما سمي في ذلك الوقت⁽⁵⁹⁾. فقد توسعت

= وال (hobbyhorse) المسمى (Velocipede) لم تكن من الأدوات العامة (J. Farey, (1829) Select Committee on Patents 141. (Ibid, 27).

(58) ومزيد من القلق كان بسبب أن مسؤول التسجيل أمّل في زيادة حجم دخل السجل: Report of Registrar of Designs (1841), 30. ثمّة رسالة من قبل المسؤول عن التسجيل (Long) إلى مجلس التجارة، يظهر عجز مبلغ 6811,7 جنيهاً للربيع الأول من سنة 1841، الذي سدده الخزانة (والتي أدت، بدورها، أن يكون السجل تحت تدقيق المراقبين الماليين أكثر فأكثر وأن يدار من قبل الخزانة العامة). وبزيادة نطاق الأشياء المعنية التي يحتمل Minutes of The Board of Trade أن تكون قابلة للتسجيل كان أحد الأساليب لتغطية هذه الخسارة وبحلول سنة 1844 انقلبت الخسارة إلى ربح مبلغ 598 جنيهه 2/13 و. (Minutes of the Board of Trade (1843 - 34).

(59) إن صدور قانون 1843 لم يكن فقط لتلقيح سجل التصميم من المواد غير المرغوب بها، (وبذلك يتجنب المشاكل غير المرغوب بها). ولكن لتوفير نوع جديد من الحماية. وكما قال (Turner) إن الممارسة أوقفت عند تقديم بديل، فالحاجة إلى براءات الحماية كان واضحاً، وبهذه الوضوح كانت الرغبة في تحقيق دخل، فإن قانون 1843 الجديد، كان الإقرار الأول لحق تسجيل البراءات. في شكل مفيد. = T. Turner, Q Copyright in Design (1849) 24.

القوانين بحيث إنها وفرت الحماية لكل من طلبات حماية مواد جديدة أو لتركيب أجزاء سواء خارجية أم داخلية لأشياء آلية (ميكانيكية) حيث يمكن زيادة استعمال الشيء أو نتج عنه شيء جديد⁽⁶⁰⁾. وبالاختصار، فقد توفر بذلك نوع جديد من الحماية⁽⁶¹⁾. وما يمكننا تسميته الآن نموذجاً للاستعمال، أو تسجيل حماية ثانوية بموجب صك براءة اختراع⁽⁶²⁾ خشية من أن تكون الحوافز المقدمة بموجب قانون Utility Designs Act 1843 غير كافية، فقد خول المسؤول عن التسجيل صلاحيات صريحة مكنته من رفض تسجيل تصاميم يعتقد أنها تقع

= المسؤول عن التسجيل المسمى (Long) ادعى، أن تلك كانت مقاصد المشرع المعروفة، انظر: Answer to Memorial of Alexander Prince 3 July 1843, Letters to The Board of Trade BT /413/ L 16.

Report of Registrar of Designs (1841), 27 - 8. (60)

هَدَفَ قانون 1843، منح التجار الصغار معونة صغيرة بكلفة قليلة، في حالة انتحال الملكية الأدبية لبعض المخترعات التي كان قد سجلها. M. Clarkson, Boswell, o Denton (1845). 6 Repertory of Patent inventions 265, 266. (61)

أما بالنسبة إلى جميع الاختراعات الثانوية، وعلى ذلك غالبيتهم، أن تسجيل البراءة، من جهة الكلفة الكبيرة والثابتة، لم يقدم أية حماية إطلاقاً. وقد كان الإصرار بأن قانون 1843، كان قد صدر ليعالج صراحة هذه الناحية، وعلى تلك المخترعات جرى تطبيقه على نطاق واسع.

T. Turner, On Copyright in Design (1849), 45.

مثلاً، وصف قانون 1843 بأنه قانون صدر ليجعل من تسجيل البراءات عملية رخيصة (2 Sept. 1843) 39 ومواصفات البراءات الصغيرة. Mechanics' Magazine 164. (62)

(T. Turner On Copyright in Design (1849)، بإصدار شكل من تسجيل حماية البراءات الزهيدة فإن قانون (Utility Designs Act (1843) أرضى بعض المطالب التي غالباً ما تقدّم بها «المبدعون» (والمستثمرون) لتقديم شكل أرخص وأسرع للحماية. وكما قال (Turner)، كان ثمة جدلان حول قانون 1843 الجودة والعدالة. العدالة كانت إيقاف المطالبات المستمرة في أن يستعمل اختراع عبقرى كتذوق. والجودة، كانت الطلب البين لبعض الحماية الرخيصة والمناسبة والوسيلة لجعل آلية التسجيل متاحة لها. المنفعة المنتجة عن الشكل هي بالقدر نفسه مبدأ، كما هي حق تسجيل براءة. بينما كان ينظر إلى نموذج المنفعة عادة بأنه نشأ في ألمانيا، كغريب 5 - 54, T. Turner, ibid., فقد تبنت بريطانيا وأصدرت قانون أسلوب نموذج المنفعة، قبل صدور قانون Gebrauchsmuster الألماني بكثير.

ضمن نطاق قانون Ornamental Designs Act 1842⁽⁶³⁾.

إن التشريعين الصادرين سنة 1842 و 1843 قد ذهباً نوعاً ما نحو المهام المتوقعة منهما في تحديد الحدود الموجودة بين التصنيفات القانونية المانحة حقوق الملكية للعمل الفكري. بينما هذان النظامان وفرا الوسائل التي تميز بين التصاميم التذوقية والبراءات، فقد بقيت مسألة أخرى: إذ كان يمكن القول بأن الإبداع يتوجب أن توفر له الحماية في قانون البراءات، التي بقيت في الواقع، قابلة للتسجيل كتصاميم استعمالات وتصاميم تذوقية. بينما تمكن القانون من التمييز بين التصاميم التذوقية والتصاميم للأدوات المخصصة للاستعمال⁽⁶⁴⁾، بالإضافة إلى التمييز بين التصاميم التذوقية والبراءات، استمر السؤال حول كيفية التمييز بين تصاميم التذوق، والبراءات⁽⁶⁵⁾. هذه المشاكل زادت حدة، باستمرار عدم اليقين الذي أحاط بنطاق وطبيعة منح براءة التسجيل⁽⁶⁶⁾. وبدورها، فإن مسألة تحديد العلاقة بين تسجيل البراءة والتصاميم كما جرى اختباره سنة 1842 بقانون Ornamental Designs Act عكس المصلحة استمرار الفقه القانوني وبنفس الوقت، الوعي بأن التداخل بين التصنيفات أعاق أو أخر سير الاجتهاد.

Section 9, 1843 Utility Designs Act.

(63)

(64) الموضوع المعني لم يكن «تبسيط» التصميم، بل كان استعمال التصميم لمواد معينة مصنعة بغاية تذوق تلك المواد. T. Webster, The Subject Matter of Letters Patent (1851), 82. وبالمناسبة فإن قانون 1843 كان، من أجل تصميم أي مادة مصنعة لها صلة لبعض أهداف المنفعة. ibid.

(65) إن الخبرة في العمل في قانون Designs Works تظهر ارتباكاً كبيراً بالنسبة لمواضيع هذين القانونين وبين مواضيع قانون (Non - Ornamental Designs) وبين Letters for Patents for Inventions. وكثير من التصاميم تم تسجيلها تحت القانون الخطأ، وغالبية التصاميم التي سجلت تحت أحكام قانون Non - Ornamental Designs، لا تقع ضمن مفهوم القانون، الذي كان من المفترض أن يحمي باعتبار أن الموضوع الخاص بـ Letters Patent ليس موضوع تسجيل. ibid.

(66) إحدى نتائج توسيع نطاق الحماية لأبعد من النسخ المتماثلة، كما تطلبت العدالة، لتضمن التجنبت الملونة، كان أن زادت مشاكل التداخل بين مختلف الحقوق. Hill v Thompson (1818) 129 ER 427.

أخذين بعين الاعتبار النجاح الذي حققه القانون في محاولاته التمييز بين التصاميم التذوقية والتصاميم غير التذوقية، كذلك التصاميم غير التذوقية عن البراءات بالتركيز على المبادئ المفترض أن كلاً من التصانيف جرى ترتيبه فيها، فمن غير المفاجئ أنها تستعمل نفس الأساليب في محاولاتها التمييز بين البراءات والتصميمات غير التذوقية. فقد أصبح من الواضح على أي حال، أن الطريقة المستعملة في تلك الحالات كانت محدودة الفائدة في التمييز بين البراءات عن التصاميم غير التذوقية: بينما التصاميم التذوقية والتصاميم غير التذوقية ميزت بالإشارة إلى ما جرى اعتباره كمبادئ منظمة للموضوع المعني المحمي، (تجاه: الجمالية والاستعمال) فلم يكن من الممكن التمييز بين البراءات والتصاميم غير التذوقية في هذا الأسلوب.

إن المشكل بالذات الذي واجهه القانون أنه في بعض الأحوال كانت طبيعة المصلحة الملكية المحمية كتصميم غير تذوقي، وكبراءة تتعلق بنفس الشيء المعين تجاه شكلها الخارجي. وهذا واجه القانون في المشكلة بأنه بينما التصاميم غير التذوقية كانت محددة بالشكل أو بالترتيب البنائي للقطع والبراءات إلى منفعة الشيء، كما أنه في بعض الأحوال استعمال الشيء يتأتى كذلك من شكله المعين الذي اتخذته الشيء نفسه. وكان هذا هو الوضع في أشياء كدواليب التجديف، ومراوح التوجيه، وعوارض الخطوط الحديدية، الكراسي، عربات النوم في القطارات، والأرصفة الخشبية التي شكلها المحدد أو تركيبها (التي كانت ضمن نطاق قانون التصميم) كانت كذلك مصدر منفعة الشيء (الذي كان في نطاق قانون البراءات)⁽⁶⁷⁾.

مع الأخذ بعين الاعتبار بأن المبادئ المنظمة، كانت متماثلة لكلا

(67) S. Billing and A. Prince, The Law of Practice of Patents (1845), 206. بينما روح كثير من المخترعات يتكوّن بشكل عام من الفكرة بالاستفادة من بعض المبادئ المجردة... أو من فعل آلي... ما زال في عدة أحوال حيث يكون الشكل المعين أو التركيبية هي روح الاختراع ويمكنها الحصول على كامل الحماية تحت أحكام تلك القوانين. ibid.

التصنيفين، مما عني أن شيئاً مخترعاً والذي تكمن حدائته في شكله أو قالبه يمكن تصنيفه سواء كتصميم غير تذيوقي أو كاختراع، يمكن الحصول على براءة تسجيل له. وكما أدرك Turner، أن القرار في ما إذا كان هذا الإبداع ستجري حمايته تحت براءة تسجيل، أو كتصميم غير تذيوقي كان تحكيمياً، ويعتمد ذلك في ما إذا جاء، من شخص يبحث عن براءة تسجيل⁽⁶⁸⁾ أو من قبل «عضو من الجمهور الميكانيكي»⁽⁶⁹⁾، كان من الممكن، مثلاً، تعريف المحرك البخاري بطريقة تقع في نطاق كل من قانون Utility Designs Act 1843 وقانون تسجيل البراءات. كلا النقيضين ممكن نظرياً، ويمكن تسمية أكثر النماذج تعقيداً «قالباً جديداً»⁽⁷⁰⁾. لحظ Turner طبيعة العلاقة بين التصميم غير التذيوقية والقوالب عندما قال: لا يوجد «أصل» دون أن يكون له قالب، مثل أنه لا يمكن أن يكون هنالك نفس دون رثة⁽⁷¹⁾. وكان النقيض الآخر، أن «الأصل» لا يغيب أبداً، يمكنك وضع جميع القطع على رأس القوالب⁽⁷²⁾.

بينما في حالات أخرى تمكن القانون من تعريف ما كان يعتبره خاصية

(68) أولئك الذين يدعون (رجال البراءات) كانوا يتشوق إلى تضييق نطاق «مبادئ الاختراع» أو إلى توسيع مواصفات الاختراع ليشمل الأشكال والتركيبات.

T. Turner, On Copyright in Designs (1849), 49.

(69) ibid 50. قدم عدد من الطلبات حول نطاق الحماية المتوفرة وفق أحكام قانون 1843 لتوسع بشكل رئيسي لأن تسجيل حق البراءات كان غالباً جداً.

انظر: Memorial from Moody of London: Aug. 1845.

Letters to the Board of Trade BT /1/ 455, B 18 No. 26: Letter From J.H. Kelk

يقترح فيه توسعة الحماية بموجب التسجيل لجميع الاختراعات (March 1844) BT /1/ 424, No. 33.

(70) المحرك البخاري هو تركيبية من أوعية مفرغة معينة، كالأسطوانات والأنابيب، وأجزاء غير مجوفة، والقضبان إلخ. بطريقة بحيث تكون قصداً لمنفعة. بمعنى، الاحتفاظ ببعض الماء في خزان قرب وعاء مشتعل في خزان آخر، والإمساك بقوة البخار في وعاء ثالث، وتكثيفه في رابع، في هذه الحالة، فقصده المنفعة يستند إطلاقاً على الشكل، والحجم والتركيب.

T. Turner, On Copyright in Design (1849), 50.

ibid.

(71)

(72) لتكرار التشبيه، الرثان لا غاية نفعية لهما إلا من خلال المبدأ والفعل الآلي. ibid, 51.

ضرورية للملكية المحمية بطريقة تمكنها من التمييز بين التصنيفات، وكانت الصعوبة التي واجهتها بالتحديد، بأن القانون كان غير قادر على استعمال تبريرات عقلية مماثلة للتمييز بين التصاميم غير التذويقية وبين البراءات⁽⁷³⁾. وأكثر تحديداً، لم يتمكن القانون من تقديم أسس منطقية يمكن بواسطتها التفريق (التمييز) بين المصنَّع (الاختراع) الذي تَمَّت حمايته بموجب قانون التصميم Design Law وذلك الذي يقع تحت أحكام قانون حماية البراءات⁽⁷⁴⁾.

بالرغم من أن النزاع حول الطريقة التي يمكن بها تفسير الأشياء المصنَّعة، كما قال Turner، فقد ظهرت بشروط النزاع بين المجموعات المختلفة لأصحاب الأعمال، فقد زال ضررها عن طريق الحاجات التفصيلية للحياة اليومية. وبالأخص، حينما كانت التصميمات التذويقية والبراءات، والتصميمات التذويقية وغير التذويقية، ميَّزت بالعودة لما يمكن تسميته الآن مبادئ القانون، فإن التصميمات غير التذويقية والبراءات ميَّزت عن طريق البيروقراطية. هذا ما نبهنا إلى الدور الهام الذي لعبه نظام التسجيل في تشكيل وتعزيز التصنيفات القانونية.

إن عدداً من الأساليب التقنية مجتمعة مع عملية التسجيل جرى تبنيها لتمكين القانون من تحديد الحدود بين التصاميم والبراءات. أحد الأساليب كان عن طريق رسوم التسجيل بين البراءات وتصاميم الأدوات بطريقة تخفض فقها جاذبية تصاميم الأدوات على أصحاب طالبي البراءات⁽⁷⁵⁾. وبدوره، السيطرة

(73) إن الكلام عن الارتباك الذي نشأ عن التسجيل، قيل، إن التسجيل غالباً ملتبس مع ما يعطى بواسطة Letter Patent، كتب البراءات وهي بالواقع تعتبر (كبراءة رخصة).

H. Murdoch, Information respecting British and Foreign Patents (2 nd London) London G. Briggs, 1867), 3.

(74) إن المشكلة التي واجهت القانون كانت، بأنه كان له قليلاً من الطبيعة السلطوية للتوجيه في تقرير أي نسبة من التصميم المسجل كان أو يمكن الاحتفاظ بها T. Turner, On Copyright in Designs (1849), 45.

(75) إن رسوم تصاميم منفعّة ما، كان محددًا بعشرة جنيهات، ومقارنة مع الرسوم =

المتزايدة على تقديم الطلبات، (في الطريقة التي صيغت بها واللغة المستعملة)، لعبت كذلك دوراً في تمكين التصنيفين من تمييزهما. مثلاً، لأن قانون 1843 Utility Designs Act نص على أنه في سبيل جعل التصاميم مفهومة، على متقدمي طلبات التسجيل أن يرفقوا إلى جانب الرسومات وصفاً مكتوباً وأن تذكر أجزاء التصاميم الجديدة (المستحدثة)⁽⁷⁶⁾. فقد اضطر أصحاب الطلبات للتفكير أكثر في طبيعة طلباتهم. بينما ما كانت هذه الطريقة تفعل الكثير لردع أولئك الذين «يرغبون باستخدام النظام» في تسجيل اختراعاتهم كتصاميم، فقد كان لها أثر أكبر على أولئك الذين خطأً سجلوا في تصانيف خاطئة. بالإضافة إلى أن طالبي التسجيل، في سبيل جعل التصاميم مفهومة أكثر، كان يطلب منهم أن يذكروا بتفصيل أكثر ما كانوا يطلبون، فإن مهمة مسؤول التسجيل في مراقبة التصنيفات أصبحت أكثر سهولة.

ولكن يمكن أن يكون أكثر التغييرات التي حدثت أهمية في مراقبة الحدود بين التصاميم غير التذوقية والبراءات كان واحد من التغييرات التي جاءت فجأة ودون توضيح: احتمال التداخل بين التصنيفات المختلفة لم يعد يعتبر مشكلة، وفيما إذا كان هذا دليلاً على نضوج في قانون الملكية الأدبية أو جواباً عملياً على ما هو واضح أنه مهمة عسيرة، ليس أكيداً. وما هو واضح، على أي حال أنه كان ثمة تحول درامي، حول كيفية فهم «التداخل» وبدلاً من اعتباره مشكلة

= المتوجب تسديدها وفق أحكام قانون (Ornamental Designs Art) كان سنت واحد للكاليكو، وكان ذلك لتجنب إثارة الحسد الزائد لأصحاب البراءات. T. Turner, On Copyright Design. 1849 34 - 5.

وقد قيل كثيراً عن قانون 1843، في حال حصره لمدة 3 سنوات فهذا النظام لا يمكن له بحال من الأحوال التدخل في قانون البراءات (Patents)، بما أنه، إذا كان جديراً بذلك، فإن حماية 14 سنة تفضل على الدوام على حماية ثلاث سنوات. بالإضافة إلى أنه، إذا حددت رسوم التسجيل مرتفعة، مثلاً 10 جنيهات، عندئذ يكون هذا عامل حماية ضد إغراق السجل بتصاميم تافهة أو غير مميزة. Report of Registrar of Design (1841) 28 - 9.

يتوجب على القانون حلها، فقد ترك للأفراد الاختيار شكل الحماية التي يريدون. وقد جعل مسؤول التسجيل ذلك واضحاً بموجب تعميم صدر للجمهور سنة 1843.

«جميع التصاميم، والرسومات والتوصيفات المحضرة جيداً ومعلنة، تسجل دون الإشارة إلى طبيعة ومدى حق الملكية المتوخى الحصول عليه من التسجيل. والتي يترك حكمها كلية لقرار وخيار مالك التصميم»⁽⁷⁷⁾.

رغم أن القانون أخذ على عاتقه سابقاً التصنيف الذي يعود إليه طلب ما، قام فجأة بأعمال عكست الممارسات وتركت ذلك لطالبي التسجيل ليقرروا التصنيف الذي يرغبون به لحماية إبداعاتهم⁽⁷⁸⁾. زوّد هذا الوضوح أصحاب التسجيل بخيارات أكثر، ولكن في الوقت ذاته قامت تلك الخيارات على تهديد مبطن والتي أدت إلى تقييد الخيارات الفعالة المتاحة. فقد اضطر أصحاب الطلبات إلى أخذ الحيطة بالنسبة لقرارهم في أي تصنيف يودعون فيه طلباتهم. يعود ذلك إلى واقع أن عملية التسجيل ترقى إلى مستوى النشر، والبراءات والتصاميم كلاهما تطلباً (الجدة) كشرط مسبق للحماية. وحين اختيار طريق ما، تستثنى إمكانية طالبي التسجيل أن يكتسبوا النوع الآخر من الحماية. وبذلك، إذا استعمل طالبو التسجيل النظام الخطأ فإنهم ليس فقط يخسرون الحماية التي

J. Owen: Notice Issued by the Registrar. Copyright of Design for Articles of Utility (77) (1843) 2 Repertory of Patent Inventions 251.

إن مسؤول التسجيل أصدر تعميماً يؤكد فيه أنه بموجب أحكام قانون 1843، فإن الحماية الممنوحة كانت للشكل والتركيب. LV. Carpamael 'Copyright of Designs' (1843). 2 Repertory of Patent Inventions 251.

(78) كان ثمة مشاكل في استعمال التسجيل كأساس للتمييز أو التفريق، وقد نشأ ذلك بشكل مبدئي، بسبب نقص التوافق بين شكلي التسجيل، بينما في التصميم، يبدأ الحق عقب النشر، فأصحاب البراءات حصلوا أولاً على براءاتهم ومن ثم عمدوا إلى نشرها بعد 6 شهور. ولم يكن يوجد أي شيء لمنع أصحاب الامتياز من تضمين إبداعات جديدة خلال فترة الشهور الستة ويوصفها في المواصفات، وكمثال مبكر عن الحصول على براءة تسجيل لنفس الموضوع مرتين انظر: Brett v Massil (1847) 30 London Journal of Arts and Sciences.

رغبوا بها، بل يخسرون الحماية البديلة. وفي هذه الحالة إذا كان ثمة اختراع جرى تسجيله بشكل خاطئ كتصميم، وفيما بعد جرى تحدي هذا التسجيل (بشكل صحيح المنازعة)، لا يخسر الاختراع حماية نظام التصميم له، بل كذلك يصبح من المستحيل عليه الحماية وفق قانون البراءات. بينما كان هذا الإجراء قاسياً على طالبي التسجيل، فقد قيل إنه بذلك يتوازن بأن التسجيل، حتى لو كان غير سليم، نقل عبء الإثبات إلى الطرف المعارض. رغم أن الأساليب المنظمة ذاتياً المتوفرة في عملية التسجيل لم توفر الحل الكامل في حال التسجيل «الخاطئ» للموضوع المعني، فقد كانت عملية ناجحة بما فيه الكفاية أجابت عن السؤال عن كيفية مراقبة الحدود بين التصميم والبراءات، من حيث أنه لم يعد يعتبر كموضوع جدير بالمناقشة أو التفكير. وهذا يشير إلى الدور الهام الذي سيلعبه التسجيل في تنظيم التصنيفات القانونية التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر، وفي نفس الوقت، الدور المحدود الذي لعبته المبادئ القانونية في تنظيم القانون.